



PROVISIONAL

A/41/PV.63  
19 November 1986

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والاربعون

الجمعية العامة

محضر حربي مؤقت للجلسة الثالثة والستين

المعقودة بالمقر ، في نيويورك ،

يوم الإثنين ، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ ، الساعة ١٠/٠٠

(ميراليون)

السيد ماتوري

الرئيسي :

(نائب الرئيس)

(مورينام)

السيد هينار

شيم :

(نائب الرئيس)

سياسة الفعل المنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٢٢] :

(١) تقرير اللجنة الخامسة لمناهضة الفعل المنصري

(ب) تقارير الأمين العام

(ج) تقرير اللجنة السياسية الخامسة

(د) مشاريع قرارات

(هـ) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحضر نموم الكلمات الملقة باللغة العربية ونموم الترجمات الشفوية للكلمات الملقة باللفات الاخرى ، وستطبع النموم النهائية ضمن ملحق الوشائق الرسمية للجمعية العامة .

اما التمحيدات فينبغي الا تتناول غير نموم الكلمات الاصلية . وينبغي ارسالها موقمة من احد اعضاء الوفد المعني خلال اسبوع الى رئيس قسم تحرير الوشائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات ، Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

نظرا لغياب الرئيس ، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ماتوري (سيراليون) .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/٢٠

البند ٣٣ من جدول الاعمال (تابع)

سياسة الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا

(٢) تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/41/22 و Add.1

و Add.1/Corr.1)

(ب) تقارير الأمين العام (A/41/506 و Add.1-3 و A/41/638 و A/41/690)

(ج) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/41/779)

(د) مشاريع القرارات (A/41/L.24 ، و A/41/L.25 ، و Corr.1 ، و A/41/L.26 ،

و Corr.1 ، A/41/L.27 الى A/41/L.31)

(هـ) تقرير اللجنة الخامسة (A/41/810)

السيد امزيتيرغاليوي (هنغاريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد

أُسْتُرْعِي انتباه المجتمع الدولي مرات عديدة ، من على هذا المنبر ، الى الحالة المتدهورة السائدة في الجنوب الافريقي والتي تفرض تهديدا على الامن الاقليمي والدولي في آن معا . وليكن تكرار هذه الحقيقة تذكيرا الى الذين يواصلون قمع وإخضاع السكان السود في جنوب افريقيا متجاهلين مصالح الشعب المقهور في ذلك البلد . وفي إعلان نظام جنوب افريقي في ١٢ حزيران/يونيه ١٩٨٦ حالة جديدة للطوارئ على نطاق البلد ، يقدم هذا النظام برهانا على عزمه الابقاء على حكم الاقلية وعلى الامتيازات الاقتصادية مهما كان ثمن ذلك من ارواح ورفاه غالبية مواطني البلد .

ومنذ عام ١٩٨٤ ، قتل أكثر من ألفي فرد واحتجز ما يقرب من ١٠ آلاف بموجب قوانين الطوارئ دون إتهام أو محاكمة . ومن الواضح على نحو متزايد ان النظام لم يعد قادرا على تطوير الازمة الداخلية - وهي الازمة التي صنعها هو بنفسه .

ومنذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، ما برحت حكومة جنوب افريقيا تدعي انها تتبع برنامج اصلاحات رئيسية . ومن العناصر الاساسية في هذا البرنامج إلغاء ما يسمى بقوانين تصاريخ المرور ، التي كانت تستخدم للسيطرة على حياة وتحركات أغلبية شعب

جنوب افريقيا . وحجر الزاوية في هذا النظام هو سوء توزيع الاراضي بموجب ما يسمى بقوانين الاراضي : هناك نسبة لا تزيد عن ١٣ في المائة من الاراضي للغالبية السوداء التي تشكل نسبة ٧٥ في المائة من سكان جنوب افريقيا . وسياسة إقامة البانتوستانات ترغم غالبية السكان على الإقامة في مناطق معينة . وفي نيسان/ابريل ١٩٨٦ ، أعلن النظام خطته الرامية الى إبطال قوانين مراقبة التدفق وتصاريح المرور ، ولكنها لم تكن المرة الاولى التي يعلن فيها مثل هذه الاعلانات . غير انه في مناسبات سابقة كان يعقب الاعلانات نشر مشروع تشريع يضيق فعليا مراقبة التدفق ، ولهذا من الواضح ان التدابير التي ذكرتها - شأنها شأن التعديل بقانون السلامة العامة والتعديل بقانون الامن الداخلي وكذلك ما يسمى بالاصلاح الدستوري أو إدخال نظام المجالس الثلاث الى البرلمان - لا علاقة لها بالسلطة السياسية التي يتمتع بها بحزم الذين يسمون بالافريكانرز . ان الطابع الحقيقي للنظام يتضح بجلاء من كون انه عندما لا تعود صفة "فرق تسد" مجدية يلجأ نظام الفصل العنصري الى قوات الشرطة والقوات العسكرية التابعة له .

لا يزال تكديس جنوب افريقيا العسكري يمثل مصدر قلق عميق للمجتمع الدولي . فترسانة الاسلحة المعقدة للجيش العادي الذي يبلغ تعدادده ٨٤ ألف جندي وكذلك قدرته النووية ، ما برحا يطوران عن طريق اقنية الجيوش الاجنبية وشحنات التكنولوجيا المتطورة على الرغم من النواهي المفروضة بموجب قرارات مجلس الامن المتخذة في عام ١٩٦٣ و ١٩٧٠ و ١٩٧٧ . وما من حاجة الى البرهنة على الاهمية الاقتصادية لمعادن جنوب افريقيا ، نظرا للعلاقة التي يحافظ عليها المنخرطون انخراطا عميقا عن طريق الاستثمارات الاقتصادية الهائلة .

لم يحدث أي تغيير نحو الافضل في مسلك بريتوريا في المجال الدولي ايضا . فغضلا عن بذل كل جهد ممكن لتقسيم المقهورين داخل البلد ، يستعمل نظام جنوب افريقيا نفس اساليب الابتزاز الاقتصادي أو الهجمات العسكرية ضد الدول المجاورة بغية ارغامها على قبول اللوائح التي تملئها جنوب افريقيا . وبريتوريا التي تنتهك الاتفاقات الثنائية التي وقعتها مع جيرانها ، تواصل تدخلاتها غير المباشرة عن طريق عملائها

مثل صافيمبي السيء الميت ، الذي يقوم النظام بتمويل ودعم عصاباتة . وهي تواصل انتهاج سياسة العدوان وزعزعة الاستقرار ضد جميع الدول المجاورة لها ، كما شهدنا في انغولا وموزامبيق وبوتسوانا وزمبابوي وليسوتو . وفي ظل هذه الظروف ، ونظرا لعدم توفر الضغط الدولي القوي ، سيواصل النظام احتلاله غير الشرعي لناميبيا وسياسته القائمة على العدوان المسلح ضد دول خط المواجهة .

ان نظام جنوب افريقيا قادر على الاستمرار في سياسته القائمة على الفصل العنصري ادراكا منه لقوته العسكرية والنفوذ الاقتصادي الذي يمارسه على المنطقة بتأييد من بعض المصالح الاجنبية .

ان التعاقب المحزن لمحاولات برييتوريا الرامية الى إنقاذ نظامها قد أظهر المرة تلو الاخرى ان النية في التصرف بحد ذاتها لا تكفي لتحقيق تغيير جذري في جوهر النظام بغية القضاء النهائي على الفصل العنصري .

هناك بلدان معينة أو مجموعات من البلدان قد اتخذت أيضا مختلف التدابير ضد النظام العنصري . ورغم أننا نؤيد هذه التدابير والجزاءات ، إلا انها غير كافية على ما يبدو . فخطورة الحالة تقتضي القيام بما هو أكثر من ذلك - أي فرض الجزاءات الالزامية الشاملة . والدول الاعضاء في مجلس الامن تتحمل مسؤولية خاصة للتصرف في هذا الاتجاه ، لان تزايد الضغط الدولي وحده هو الكفيل بأن يبعث الى برييتوريا رسالة واضحة تنمى على أنه لابد من استئصال نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا . وما نحتاجه هو العمل المشترك وكخطوة أولى ، اتخاذ قرار بشأن كيفية معالجة هذه المسألة المعقدة .

ونعتقد اعتقادا راسخا أن الجزاءات الالزامية الشاملة ووحدة كفاح حركات التحرير في جنوب افريقيا وجهود المنظمات المناهضة للفصل العنصري ، يمكنها مجتمعة أن تحقق القضاء الكامل على نظام الفصل العنصري المخزي وظهور مجتمع عادل وديمقراطي وغير عنصري في جنوب افريقيا ، واستقلال ناميبيا ، والسلم والهدوء في الجزء الجنوبي من افريقيا . وتحقيق هذه الاهداف يمثل تحديا قائما منذ أمد طويل إزاء فعالية المنظمة العالمية .

ان بلدي ، وهو عضو في اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، يعتبر نظام الفصل العنصري جريمة ضد البشرية وخطرا يهدد السلم والامن الدوليين . ولذلك فاننا نؤيد الجهد الذي تبذله اللجنة الخاصة لتعبئة الرأي العام العالمي ضد النظام العنصري . ونرى ان الحلقات الدراسية والمؤتمرات وغيرها من الاجتماعات التي اعدتها ونظمتها او شاركت فيها اللجنة الخاصة قد اسهمت اسهاما ناجحا نحو تحقيق هذا الهدف . وختاما ، اسمحوا لي ان اعرب عن تأييدنا التام للشعب المكافح في جنوب افريقيا بقيادة حركات تحريره ، وعن تضامننا معه . وتؤكد حكومة جمهورية هنغاريا الشعبية من جديد التزامها بمساندة الغالبية في جنوب افريقيا ودول خط المواجهة في كفاحها من أجل تحقيق اهدافها النبيلة ، وفقا للقرارات والمقررات ذات الصلة الصادرة عن الامم المتحدة .

السيد ولكوت (استراليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : شهدت الاشهر

الإثنا عشر التي مرت منذ بحث هذه الجمعية لموضوع الفصل العنصري تكشفها جذريا لنضال شعب جنوب افريقيا من أجل الحقوق التي تنكرها عليه الحكومة اللاتمثيلية والمظلمة التي تحكمه .

ان الحالة في جنوب افريقيا تدهورت تدهورا خطيرا وحدثت زيادة كبيرة في مستوى ونطاق العنف في هذا البلد التعيس . وبسبب تمادي حكام جنوب افريقيا في القسوة ، اضطر كثيرون من أبنائها الى اللجوء الى العنف لتحقيق أهدافهم العادلة . ومن حيث المبدأ نحن لا نتفاضى عن نشاط كهذا ، لكن حكومتى لن تدينهم على ذلك . فما يقومون به رد فعل طبيعي مفهوم على القمع الذي يواجهونه .

ومن الواضح انه في ضوء القوة العسكرية والقمع القانوني لجنوب افريقيا فلن تكفي جهود أبناء جنوب افريقيا لإجبار حكومة بريتوريا على استئصال بلاء الفصل العنصري . ومن الواضح بنفس القدر ان الضغط الدولي المستمر مطلوب لإنهاء الفصل العنصري . وقد شاركت الحكومة الاسترالية بنشاط في هذه المسألة وبحثت باهتمام كيفية تقديم المساعدة والاشتراك على خير وجه في ممارسة هذا الضغط المتنامي على بريتوريا . ونقطة البداية التي انطلقنا منها كانت الإعراب عن كرهنا وادانتنا للفصل العنصري ، النظام الجائر الغريب على نظرة المساواة التامة بين البشر التي تنظر بها استراليا الى الحياة . ومعارضتنا الحازمة مسجلة ومعروفة .

وردا على الحالة المتردية في جنوب افريقيا أمعنا النظر في الوسائل التي يمكن من خلالها تحويل معارضتنا للفصل العنصري الى اجراءات عملية فعالة . وقد اتخذت استراليا سلسلة من الخطوات على الصعيدين الوطني والمتعدد الاطراف . فقد عملنا جنبا الى جنب مع البلدان التي تشاطرنا آراءنا ، لاسيما دول الكومنولث ، لتحقيق النتائج القصوى من اجراءاتنا تجاه جنوب افريقيا .

واسمحوا لي أن أعدد بعض التدابير التي اتخذناها . إنها تشمل وضع مدونة سلوك للشركات الاسترالية العاملة في جنوب افريقيا لضمان عدم استغلالها أوجه ظلم نظام الفصل العنصري . وتنص المدونة على سبيل المثال على ألا يكون هناك عزل عنصري

في مقر العمل وعلى اتباع المساواة العرقية في التوظيف والتشغيل والاجور والتدريب والترقية . ومن بين التدابير الاخرى عدم السماح لفرق جنوب افريقيا الرياضية من دخول استراليا وقيام الحكومة الاسترالية بحث الفرق الرياضية الاسترالية على الامتناع عن السفر الى جنوب افريقيا ، وحظر تصدير النفط والمنتجات النفطية واجهزة ومعدات الكمبيوتر الى جنوب افريقيا وأي منتجات يحتمل أن تكون ذات فائدة لقوات الامن في جنوب افريقيا ؛ ومنع استيراد الكروغيراند وكل العملات المعدنية المسكوكة في جنوب افريقيا الى استراليا ، وحظر الاستثمار المباشر في استراليا من قبل حكومة جنوب افريقيا ووكالاتها وتعليق كل الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا من قبل الحكومة الاسترالية والمؤسسات العامة ؛ والمشاركة في فريق الشخصيات البارزة الذي شكله اجتماع رؤساء حكومات الكومنولث في ناسو في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٥ بناء على مبادرة استرالية .

وقدم فريق الشخصيات البارزة تقريره الى اجتماع اشتركت فيه سبعة من بلدان الكومنولث في لندن في آب/اغسطس الماضي . وقد شاركت في الاجتماع استراليا وجزر البهاما وزامبيا وزمبابوي وكندا والمملكة المتحدة والهند . ووافق ستة من المشتركين السبعة ، بما في ذلك استراليا ، على فرض العقوبات الاضافية التالية على جنوب افريقيا : قطع الرحلات الجوية من وإلى جنوب افريقيا ؛ وحظر الاستثمارات الجديدة في جنوب افريقيا ؛ وحظر استيراد البضائع الزراعية من جنوب افريقيا ، وإنهاء العمل بالاتفاقات الضريبية المتبادلة مع جنوب افريقيا ، وإنهاء كل المساعدات الحكومية التي تقدم لتشجيع الاستثمار في جنوب افريقيا أو الاتجار معها ؛ وحظر تقديم قروض مصرفية جديدة الى جنوب افريقيا ؛ وحظر أي مشتريات حكومية من جنوب افريقيا وحظر ترويج السياحة الى جنوب افريقيا وحظر عقد أي عقود حكومية مع الشركات التي تملك اغلبيه الاسهم فيها جنوب افريقيا ؛ وحظر استيراد اليورانيوم والفحم والحديد والفولاذ من جنوب افريقيا ؛ وسحب كل التسهيلات القنصلية من جنوب افريقيا باستثناء التسهيلات التي يديرها مواطنو البلد المعني .

ان حكومتي تمكف الآن على تنفيذ هذه العقوبات . والبعض منها دخل بالفعل حيز النفاذ والبعض الآخر على وشك التنفيذ . وعلى سبيل المثال أخطرت الحكومة الاسترالية حكومة جنوب افريقيا في ٣١ تشرين الاول/اكتوبر بإنهاء اتفاق الخدمات الجوية بين استراليا وجنوب افريقيا . وأود أن أضيف أن "قنتاس" - الخطوط الجوية الاسترالية - أوقفت رحلاتها الى جنوب افريقيا منذ عدة سنوات بعد أن اختارت الخط الجوي من والسى هراي .

وفيما يتعلق بالمسألة الأوسع نطاقا المتعلقة باتخاذ اجراء ضد جنوب افريقيا من خلال الامم المتحدة ، فإننا نشارك بنشاط مماثل لاسيما من خلال عضويتنا الحالية في مجلس الامن . وقد أيدت استراليا قرار مجلس الامن ٥٦٩ (١٩٨٥) ونفذنا أحكامه . وصوتنا لصالح مشروع قرار في مجلس الامن يدعو الى فرض عقوبات الزامية انتقائية ضد جنوب افريقيا استخدم حق النقض ضده لسوء الحظ . ومعروف ان حكومتي أبدت رسميا استعدادها لتأييد العقوبات الالزامية ضد جنوب افريقيا .

وستواصل استراليا الانطلاق بدورها في الجهود الدولية أملا في تشجيع عملية التغير السلمي صوب جنوب افريقيا الديمقراطية المتعددة الاعراق . ونحن مقتنعون بأن الاجراءات الفعالة المتضافرة من قِبَل المجتمع الدولي ضرورية لإقناع حكومة جنوب افريقيا بالحاجة إلى تغيير جذري . كما نؤمن بأن الاجراءات الدولية متزداد فعالية إذا اتخذنا نحن الذين تربطنا بجنوب افريقيا علاقات تجارية كبيرة تدابير قوية نضعها بأنفسنا وإذا أبدينا الاستعداد لفرض المزيد من التدابير اذا لم تُجر جنوب افريقيا اصلاحات حقيقية .

وتستمد استراليا التشجيع من الاجراءات الجزائية التي اتخذها بعض شركائنا في الكومنولث وبعض الدول الغربية . ونرجو ان يكون هذا دليلا على ظهور توافق آراء دولي أوضح حول الاجراءات المتعلقة بجنوب افريقيا ، علما بأنه يوجد مجال أوسع للمزيد من التعاون . ونود أن ننسق مع الآخرين مساعيها في تطبيق مجموعة العقوبات التي اعتمدتها بلدان الكومنولث والبلدان الاخرى ، لجعل وطأتها أهد . ويحدونا الامل في أن يظهر قريبا التزام دولي عريض بالعقوبات . كما نأمل ألا تُستغل تضحيات البعض لخدمة المصالح التجارية الانانية للبعض الآخر .



السيد محبوباني (سنغافورة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن الفصل

المنصري رمز الشر في عصرنا هذا . ويتفق العالم كله على أنه من المشين أن يمانى ٢٧ مليوناً من البشر من حرمان بشع لحقوق الانسان الاساسية بسبب لون جلدهم .

ومع ذلك ، فإنه حتى أولئك الذين يصفون معنى عبارة "الفصل المنصري" يجدون واقعه صدمة كبيرة عندما يلاحظونه مباشرة . وهذا ما حدث لفريق الشخصيات البارزة للكونغرس الذي زار جنوب افريقيا مؤخراً . وقد ذكروا في تقريرهم ما يلي :

"لم يكن أحد منا على استعداد لرؤية الواقع الكامل للفصل المنصري .

إنه كمورة من الصور الاجتماعية ، رهيب في قسوته ، ويجرى تحقيقه والابقاء عليه من خلال القوة وحدها مؤدياً بذلك الى بؤس إنساني وحرمان وإساءة الى حياة الملايين . إن الدرجة التي قام بها الفصل المنصري بتقسيم المجتمع في جنوب افريقيا مذهلة الى أقصى حد" .

وفي مواجهة هذه الإدانة العالمية المتزايدة للفصل المنصري ، اضطر نظام جنوب افريقيا الى إيجاد وسائل جديدة لإخفاء كل أشكال القمع . وحاول نقل القوانين . ولكن النتيجة النهائية هي نظام قانوني معقد وصفه جوزيف ليليفيلد في كتابه الجديد "حرّك ظلك" واستشهد بالفقرة التالية من هذا الكتاب :

"إن القوانين العرقية في جنوب افريقيا ليست مجموعة من القوانين

ولكنها كتلة معقدة من القوانين ترمي الى تعظيم السلطة الرسمية وتقليل دفاع الفرد ، ومجموعة كلمات يحدد معناها الموظفون البيض الذين يقومون بانفاذها . وهكذا ، فإن السود إما أن يكونوا "مؤهلين" أو "غير مؤهلين" للسكن في مناطق "محددة" من المدن . وحتى إذا كانوا "مؤهلين" لذلك ، فلا بد أن يحصلوا على "توصية مرخصة" يعيش بمقتضاها "الأفراد الاصليون الذين يعملونهم" . والمسؤولون هم الذين يعلنون الأهلية أو عدم الأهلية ويرخصون ويحددون ويقررون بشكل نهائي معاني كل هذه المصطلحات ... . وتتسم التعريفات والاحصائيات بالمرونة ومن المستحيل توجيه اللوم اليها ، بيد أن "تحديد" معظم الأراضي و "نزع الأهلية" عن معظم السود أمر لا يقبل الجدل" .

ومن حسن الحظ أنه رغم هذه المحاولات المتقنة لاختفاء استمرار الفصل المنصري ، فقد أكدت أحداث عام ١٩٨٦ أن جنوب افريقيا تخوض معركة غير مجدية في محاولة للابقاء على الفصل المنصري . وعلى سبيل المثال ، فإن قرار الكنيسة الارثوذكسية الاسلامية الهولندية في جنوب افريقيا بسحب موافقتها اللاهوتية للفصل المنصري أمر له دلالتة . وقد اعترضت الآن نفس الكنيسة التي صاغت التبرير الديني للفصل المنصري بأن ذلك يشكل خطأ وأن التمييز المنصري يعد خطيئة . ويوافق أغلبية المؤيدين للإصلاح أن ذلك يمكن أن يمثل ، في سياق تاريخ الكنائس ، تآكل أحد الأركان الرئيسية للفصل المنصري . ولاحظت صحيفة "كريستيان ساينس مونيتور" في عددها الصادر بتاريخ ٢٨ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٦ أن هذا يمثل "فضحا لايديولوجية الفصل المنصري في آخر معقل هام له" .

ومن التطورات الهامة الأخرى التي حدثت في عام ١٩٨٦ قرار الكونغرس الأمريكي بالموافقة على فرض مزيد من الجزاءات ضد جنوب افريقيا . ويمكن لفرض الحظر على القروض والاستثمارات الأمريكية الخاصة والعامة على حد سواء ، وواردات الأغذية ، واليورانيوم ، والفحم ، والمنسوجات ، والحديد ، والطلب والكروغراندا أن يمثل حركة في اتجاه فرض الجزاءات الشاملة .

وفي الوقت نفسه ، وبصرف النظر عن قرار الكونغرس الأمريكي بفرض جزاءات على جنوب افريقيا ، فقد أوضح رجال الأعمال الأمريكيون بأنهم بدأوا يشعرون بالملل من الفصل المنصري . ومنذ منتصف آب/أغسطس عام ١٩٨٦ ، انسحبت ١٢ شركة أمريكية على الأقل من جنوب افريقيا ، ومن بينها شركة انترناشنال هزنز ماشينز وجنرال موتورز وهما من أكبر الشركات العالمية . ويعكس الخطاب الذي كتبه رئيس شركة جنرال موتورز ، السيد روجر سميت والذي نشر في صحيفة "نيويورك تايمز" في ٣٠ تشرين الاول/أكتوبر ١٩٨٦ الاحباطات التي تشعربها تلك الشركات إزاء عملياتها في جنوب افريقيا . وقد أوضح سبب انسحاب شركته قائلا :

"أظهرت عمليات جنرال مونتورز في جنوب افريقيا خسارة لسنوات عديدة .  
وان جزءا كبيرا من المشاكل ناجم عن وجود الفصل العنصري . ولا تزال جنوب  
افريقيا تتجاهل الرأي العام العالمي والاحداث الواقعة . ... وحيث ان اقتصاد  
جنوب افريقيا يرتبط ارتباطا وثيقا بالتطورات السياسية فإن فرض التحسن في  
المدى القريب لهذا الاقتصاد الذي يعاني من الكساد تبدو ضئيلة" .  
إن ربط السيد روجر سميث بين استمرار الفصل العنصري واستمرار الضعف ، إن لم  
يكن الترحي في اقتصاد جنوب افريقيا ، هو ربط من الجدير بنا أن نعززه . ولا بد  
لنظام جنوب افريقيا أن يدرك دون أي شك أنه ما دام يواصل سياسة الفصل العنصري  
فسيواصل دفع ثمن غالي اقتصاديا وسياسيا .  
ولكن ذلك ليس السبب الوحيد لفرض الجزاءات . فالخيار بالنسبة لنا نحن الذين  
نعيش في بقية العالم ليس خيارا بين فرض الجزاءات وعدم فرضها ؛ إنما بين فرض  
الجزاءات . وانفجار عنيف حتمي . وأولئك الذين يمارسون فرض الجزاءات في جنوب  
افريقيا إنما يعملون على جعل النهاية العنيفة أكثر حتمية . وقد أشيرت هذه النقطة  
على نحو واضح من جانب السفير جوزيف غاربا ، رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل  
العنصري في خطابه في المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا  
العنصرية في باريس في حزيران/يونية من هذا العام حيث قال :  
"إن الفرض من فرض الجزاءات ليس تحطيم الاقتصاد في جنوب افريقيا ولا  
عقاب الشعب في ذلك البلد . على العكس من ذلك ، فإن هذا سيحدث لو منح  
للأزمات في جنوب افريقيا بالاستمرار والوصول الى ذروتها . وإن الهدف من فرض  
جزاءات الزامية وشاملة هو ممارسة ضغط فعال على النظام في جنوب افريقيا لكي  
يتراجع عن الطريق الذي يسلكه نحو الكارثة ونقطة اللاعودة قبل فوات الاوان " .  
وبالتالي ، أود أن أضيف أن وفدي يأمل أننا عندما ننظر في فرض الجزاءات على  
جنوب افريقيا ، ينبغي إيلاء بعض الاهتمام لقطاعين هاميين في اقتصاد جنوب افريقيا هما  
صناعة الذهب والماس .

فإن نصف العملات الأجنبية التي تحمل عليها جنوب افريقيا أي ما يعادل ١٥ بليون دولار تأتي من صادرات الذهب والماص . وأن جهدا دوليا متضافرا لخفض أسعار هاتين السلعتين سيلحق الضرر الكبير بالاقتصاد في جنوب افريقيا . ويتعين على أولئك الذين يساورهم الشك في هذا الشأن أن يقرأوا كتاب اي . جي . ابستين المعنون "موت الماص : الانهيار المقبل لأسعار الماص" . ويعد الفحم من الصادرات الكبرى الأخرى في جنوب افريقيا . فقد تم إرسال ما يقارب ٦٠ في المائة من صادرات الفحم من جنوب افريقيا الى أوروبا في عام ١٩٨٥ . وأن أسعار الفحم أخذت في الهبوط نتيجة للتنافس مع أسعار النفط المنخفضة . وستجد جنوب افريقيا من الصعب أن تزيد من مبيعات فحمها خارج أوروبا نتيجة لمنافسة المصدرين الآخرين . ومن ثم ، فإن حظر كامل على استيراد الفحم من جنوب افريقيا سيفرض عبئا كبيرا آخر على اقتصاد جنوب افريقيا .

ومع ذلك ، فإن المأساة في جنوب افريقيا تتمثل في أنه حتى عندما بدأت الجزاءات وغيرها من التدابير الاقتصادية تمثل تأثيرا فعالا ، اختار نظام بريتوريا أن يكشف القمع في الداخل والعدوان ضد جيرانه . وقد أفادت صحيفة "نيويورك تايمز" في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ ، التي نشرت تقديرات لمجموعات ترصد حقوق الانسان ، بأن أكثر من ١٥ ألف شخص قد احتجزوا منذ إعلان حالة الطوارئ في حزيران/يونية ١٩٨٦ . وأن حوالي ٣ آلاف منهم كانوا ممن تبلغ أعمارهم ١٦ عاما أو أصغر من ذلك . ويحتجز الآلاف من الأشخاص بموجب القوانين التشريعية الأمنية . وذكر تقرير آخر من صحيفة "ستار" في ٦ أيلول/سبتمبر أنه في حين احتجز أكثر من ٢٧٠٠ من النقابيين خلال حالة الطوارئ ، لم توجه التهم إلا الى أربعة منهم فقط .

وخلال حالة الطوارئ ، تصرف قادة الشرطة المحليين على نحو مستقل مما أدى الى وقوع أعمال وحشية عشوائية . وتعرض العديد من المحتجزين لتجاوزات قوات الشرطة المؤسسية وغير المدربة . ومن شاربفيل الى سويتو والى اويتنهاغ ، كان الدرس واحدا وهو أن التهديد الرئيسي للقانون والنظام في جنوب افريقيا ناشئ عن رجال الشرطة الفوضويين . ولإخفاء هذه الأعمال الوحشية ، أصدر نظام بريتوريا تعليمات للحد من تغطية أجهزة الإعلام للأعمال الوحشية التي يرتكبها رجال الشرطة في مناطق الاضطراب التي يسكنها السود .

والى جانب المعارضين في الداخل شن النظام المنصري هجمات غادرة على الدول المجاورة . وفي رسالة مؤرخة في ٢٣ تشرين الاول/اكتوبر الى الامين العام يذكر الممثل الدائم لبوتسوانا الانتهاكات التي وقعت مؤخرا من جانب القوات المسلحة لجنوب افريقيا التي تغلغت لسافة ٦٠ كيلومترا داخل اراضي بوتسوانا . وفي رسالة اخرى بتاريخ ٢١ تشرين الاول/اكتوبر احوال الممثل لزامبيا نص إعلان مابوتو الذي جاء به ما يلي :

"ويقوم الإرهابيون الذين تجندهم جنوب افريقيا وتدريبهم وتنظيمهم وتوجههم وتمولهم وتزودهم بالامدادات وتنقلهم بمهاجمة دول خط المواجهة ... وهم يقومون بنهب ... ونهب وحرق .. [ويرتكبون فظائع اخرى عديدة]" .  
(A/41/737 ، المرفق ، الفقرة ٣)

ولا ندري ما الذي تبغي جنوب افريقيا تحقيقه من المضي في عمليات القمع والعدوان . وربما كان البغي في جنوب افريقيا يحاولون اثبات أن أبناء افريقيا الاصليين يمكن بالضبط أن يقبلوا الخضوع والذل . فجنوب افريقيا تبحث في تاريخها وتحاول إحياء أساطير الزحف الكبير وعقلية السيطرة البيضاء وحكايات البوير الذين كانوا يضعون عرباتهم في حلقات لمواجهة قوات تفوقهم عددا وأن يشبهوا لانفسهم وللعالَم الخارجي أنهم من جنس عنيد لا يُقهر . وقد يكونوا عنيدين ولكنهم ليسوا مستعصين على الهزيمة .

فنحن الآن لم نعد في القرن التاسع عشر . نحن الآن على عتبة القرن الحادي والعشرين ولم يعد في وسع البغي في جنوب افريقيا أن يتصوروا أن بمقدورهم الانغلاق على انفسهم مبتعدين عن العالم الخارجي . وقد أشارت الى ذلك مجلة "الايكونوميست" البريطانية المحافظة فكتبت في العدد الصادر في أول شباط/فبراير ١٩٨٦ تقول :

"إن محاولة تموير البغي في جنوب افريقيا على أنهم يختلفون تمام عن غيرهم من الناس أو تمويرهم على أنهم ليسوا على درجة كبيرة من الذكاء ولكنهم على درجة كبيرة من الشجاعة والبسالة لم تعد تسير الواقع ، ذلك أن

٩٠ في المائة منهم لم يعودوا مثل أسلافهم البوير الذين كانوا دائماً الرجوع إلى الكتاب المقدس . بل هم مثل مواطنيهم ممن يتحدثون اللغة الانكليزية أصبحوا جزءاً من المجتمع المدني المتحضر الفني المترف وأصبحوا يتضررون من أقل المتاعب الاقتصادية . ويبدو على كل حال أن هذه هي استجابة البيخ لما يقوم به السود من مقاطعة السلع الاستهلاكية" .

وبدلاً من التشبث بسياسة القمع والعدوان الحمقاء ينبغي لنظام بريتوريا أن يمتثل للنصيحة التي أسداها له رؤساء حكومات الكمنولث ، وأن ينفذ الخطوات الخمس التي طلب منه مؤتمر قمة الشمال والجنوب اتخاذها وهي : أولاً إنهاء نظام الفصل العنصري ، ثانياً رفع حالة الطوارئ المفروضة الآن ، ثالثاً الإفراج فوراً وبلا قيد أو شرط عن نلسون مانديلا ومائت السجناء السياسيين ، رابعاً إعادة الحرية السياسية ورفع الحظر المفروض حالياً على المؤتمر الوطني الأفريقي وغيره من الأحزاب السياسية ، خامساً البدء في عملية تفاوض بغية إقامة حكومة تمثيلية غير عنصرية .

وفي اعتقادنا أن هذه خطوات يجب أن تنفذ على الفور ، وإذا كان لا يزال لدى نظام جنوب إفريقيا قليل من الحكمة السياسية فيجب أن يفرج فوراً وبلا قيد أو شرط عن نلسون مانديلا ويبدأ حواراً سياسياً جاداً معه .

السيد لوبيناسي (أوروغواي) (ترجمة شفوية عن الإسبانية) : إننا نعيش

حقبة مضطربة من التاريخ الإنساني ، تسودها الكراهية والانقسامات بين الشعوب وينتشر فيها العنف بكافة أشكاله في أنحاء كثيرة من العالم ، وتشهد خروجاً متكرراً على القواعد الأساسية للتعایش الدولي . وفي هذا العالم الذي تقدم كثيراً في مجال المعرفة وإن لم ترتد الضمائر بنفس القدر ، ما زالت نظم استبدادية تنتهك حقوق الإنسان . ولكننا نلمس مع ذلك المزيد من التسليم بكيان الفرد الإنساني وبأن لكل إنسان حقه في الكرامة وأن جميع البشر متساوون لهم حقوق غير قابلة للتصرف دون تفرقة على أساس من العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين - على حد تعبير الميثاق نفسه . وما زالت الحضارة تلتفح بانتهاك هذه الحقوق ، لكن لم يعد هناك اليوم نظام قانوني أو نظام

سياسي يتجاسر على إنكار هذا المفهوم أو على وضع المعاملة التمييزية في إطار مؤسسي كما لا يستطيع أي نظام أن يقيم مجتمعا يركز على تلك الأشكال من التمييز بين البشر . لكن هناك استثناء واحد من ذلك وهو النظام القائم في جنوب افريقيا .

ففي جنوب افريقيا يقوم نظام عنصري يجعل لون بشرة الفرد المعيار الذي يحدد أماما من يجوز له ومن لا يجوز له أن يتمتع بالحقوق الملازمة للكائن البشري . ولذا فإن نظام جنوب افريقيا يمثل تحديا للضمير العالمي وهو تحد سافر وصارخ وملف وذلك أمر لا يحتاج الى اثبات لأن النظام نفسه يعلنه صراحة ومن ثم ، فإنه على انقسام العالم الذي نعيش فيه توافر مع ذلك بين الحكومات والأمم إجماع نادر على إدانة ذلك النظام البغيض والكريه . وهذه الإدانة تتصاعد عاما بعد آخر . وفي العام الحالي زاد القمع - بهشتي أشكاله - الذي يتعرض له السكان السود بدرجة أكبر على نحو ما ورد في تقرير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري (A/41/22 و Add.1) . وفي حين بلغ عدد من لقوا مصرعهم في العالم الماضي على يد الشرطة وقوات الأمن ٨٠٠ شخص ووصل عدد ممن رُجَّ بهم في السجون إلى ٤ ٠٠٠ شخص نجد في العام الحالي أن هذه الأرقام قفزت إلى ٢ ٥٠٠ قتيل وما يربو على ٢٠ ألفا من المعتقلين والمحتجزين ما يقرب من ربعهم هم من الشباب والأحداث دون سن ١٨ عاما بل وبينهم بعض الأطفال .

ووردت أنباء كثيرة عن عمليات التعذيب . والمخافة مفروضة عليها رقابة شديدة . وفي إطار حالة الطوارئ المعلنة في حزيران/يونية الماضي والتي بمقتضاها تخول قوات الأمن حق القبض على الناس دون أمر قضائي وتتيح لها مطلق الحرية في التصرف ، قبض على طوائف دينية بأكملها ، وفرضت اجراءات قمعية قاسية على السود ، واقتحم الجنود المدارس والجامعات والنقابات والمراكز المدنية واركتبت مذبحه جديدة في سويتو في يومي ٢٦ و ٢٧ آب/أغسطس من العالم الحالي .

وهذا الخروج على الأخلاقيات العامة وعلى القيم الأساسية للتعايش المتحضر يشكل في الوقت ذاته بؤرة خطرة للاضطراب تهدد السلم والأمن الدوليين لا لمجرد أنها تحيل الوضع الداخلي في البلد إلى بركان يقذف حممه على الدول المجاورة بل أيضا لأنه أصبح

يشكل تهديدا دائما لتلك الدول . واتخذ هذا التهديد شكلا ملموسا في أعمال العدوان والاعمال الهدامة المتكررة ضد تلك الدول بغية زعزعة استقرارها . وكان آخر تلك الاعمال الهجوم الذي تعرضت له بوتسوانا وزامبيا وزيمبابوي في ايار/مايو من العام الحالي .

وان فشل جميع الجهود لاقناع حكومة بريتوريا بإلغاء الفصل المنصري عن طريق التفاوض - مثل الجهد الذي بذله فريق الشخصيات البارزة التابع للكمونولث ونداءات مختلف الحكومات - يوضح أن نظام جنوب افريقيا المنصري يتشبث بسياسته بعناد .



وعليه ، فإن تعريف وادانة واستنكار هذه السياسة الاجرامية في محفل الامم المتحدة العالمي ، وابقاء المجتمع الدولي على اطلاع على تلك السياسة ، وتقديم الدعم الادبي لضحايا هذا النظام وتضامن شعوب العالم الاخرى ، واجب لا يمكن التهرب منه .

ولكن ، من الواضح ان هذه الادانة وحدها لا تكفي . والمطلوب هو اتخاذ اجراء دولي ملموس ، ويتمين على الامم المتحدة ان تتخذ تدابير فعّالة على وجه السرعة لتجنب انفجار البركان المدمر .

وعلى مجلس الامن ان ينهض بمسؤوليته الاساسية في الحفاظ على السلم والامن الدوليين ، وان يتخذ اجراء بموجب الفصل السابع من الميثاق ، لغرض جزاءات الزامية على نظام بريتوريا . لقد آن الاوان لكي نتذكر ان الفصل السابع موجود وان مجلس الامن قد خول الملاحيات التي تشكل أساس نظام الامن المنصوص عليه في الميثاق . وعلى المجلس ألا يخفق في استخدام تلك الملاحيات .

إن أوروغواي تعتقد ان اتخاذ المنظمة اجراء حازما ومصمما قد يكون مشمرا ، ويمكن لهذا الاجراء ان يشتمل على الحظر الفعال على الاسلحة والمواد الاستراتيجية ، وتعليق كافة انواع التعاون العسكري والمواري ، والحرمان من القروض وحظر الاستثمارات وتعليق العلاقات الثقافية والرياضية وغيرها ، بغية عزل النظام واضاع مقاومته للتغيرات الاساسية الضرورية في مجتمع جنوب افريقيا .

وفي نفس الوقت ، فإن أوروغواي تشترك مع الدول الاخرى المهمة بتقديم مساعدة انسانية الى الذين يعانون الآن من آثار القمع الفظ الذي يتركبه النظام المنصري . وفي يوم التضامن مع السجناء السياسيين في جنوب افريقيا ، ارسل وزير خارجية أوروغواي ، السيد إنريك اغليسياس ، الى رئيس اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل المنصري ، السيد جوزيف غاربا ، رسالة جاء فيها من بين عدة أمور :

"ان أوروغواي ، التي عادت الى وضعها التقليدي بوصفها مدافعا قويا عن حقوق الانسان ، تود ان تعرب من خالكم عن تأييدها وتضامنها مع جميع هؤلاء

الذين تحملوا الاضطهاد والسجن والتعذيب في كفاحهم ضد العنصرية" ( A/AC.115/ )

( L.632 ، ص ٢ )

لقد جعلت أوروغواي من الدفاع عن حقوق الانسان دعامة رئيسية من دعائمها نظامها السياسي ، وهدفا من أهدافها الأساسية في سلوكها الدولي . ومن هذا المنطلق ، أصبحت منذ عام ١٩٨٦ طرفا في المعاهدة الدولية للقضاء على كافة أشكال التمييز العنصري ، وكانت اول دولة تقبل بولاية اللجنة ذات الصلة في استلام الشكاوى المقدمة من الأفراد كما صدقت أيضا على المعاهدة الدولية لمناهضة الفصل العنصري في الألعاب الرياضية ، ومنعت مرارا رياضيي جنوب افريقيا من دخول أراضيها الوطنية ، وذلك امتثالا للقرار ١٤/٣٨ والقرار ١٠٥/٣٣ ميم .

كما شاركت حكومة أوروغواي الديمقراطية في الشجب العالمي للنظام العنصري في جنوب افريقيا ، وها هي تسجل ثانية تصميمها على دعم جميع اجراءات الأمم المتحدة المصممة على الاستئصال التام للفصل العنصري ، مع ما يصاحبه من اجحاف وزعزعة لاستقرار السلم الدولي .

السيدة استورغا غاديا ( نيكاراغوا ) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :

نشارك اليوم في مناقشة هذه المسألة الهامة لأننا ، كبلد غير منحاز ولكن قبل كل شيء نَشْرُ شعور بحساسية إزاء الاجحاف ، نشعر ان من واجبنا ان نغتنم كل فرصة لكي نشجب لا وجود نظام الفصل العنصري فحسب ، بل أيضا استمرار الجريمة التي ترتكب ضد الانسانية في جنوب افريقيا نتيجة لوجود نظام الفصل العنصري .

إن تصعيد القمع الداخلي ، وأعمال العدوان والزعزعة المستمرة ضد دول خط المواجهة والاحتلال غير الشرعي لناميبيا - وبعبارة أخرى ، فإن التوتر السائد باستمرار في جنوب افريقيا - نتيجة مباشرة لسياسات الفصل العنصري التي يتبعها نظام جنوب افريقيا ، الذي بطبيعته يعتمد في بقائه على الارهاب والقمع .

ان نظام تفوق العرق الأبيض في جنوب افريقيا ما زال مستمرا بفضل ممارسة أعقد طرق القمع واكثرها وحشية ، وبفضل تعاون ودعم حلفاء جنوب افريقيا .

فمنذ زمن يعمو الى عام ١٩٦٢ ، اخبر رئيس وزراء جنوب افريقيا السابق ، السيد هندريك فيرويرد ، البرلمان :

"إن المشكلة في أبسط صورها كما يلي : نريد ان نحافظ على جنوب افريقيا بيضاء ، وهذا يعني هيمنة البيض ، لا قيادة البيض ، ولا جنوب افريقيا التي يوجهها البيض ، ولكن سيطرة البيض وتفوقهم" .

وفي جنوب افريقيا اليوم ، تخضع البلاد بكاملها لسياسة التمييز العنصري التامة . فالغالبية العظمى من السكان السود ، الذين يبلغ عددهم حوالى ٢٣ مليون نسمة ، يكرهون على العيش فيما يسمى بالبانانتوستانات ، التي تشكل ١٣ في المائة فقط من اراضي جنوب افريقيا . وبعبارة اخرى ، فإن العنصريين البيض ، الذين يقل اجمالي عددهم عن ٥ ملايين نسمة ، يستولون على ٨٧ في المائة من اراضي تلك المنطقة الشاسعة . ويعتبر الافارقة غرباء في ديارهم ويعاملون على هذا الاساس . كما ان نظام تصاريح المرور عنصر اساسي من عناصر نظام الفصل العنصري . ومنذ ان بُدئ باستعماله ، اتهم او اعتقل اكثر من ١٣ مليون افريقي بزعم مخالفة قانون تصاريح المرور . وتتسم حياة الشعب الاسود في جنوب افريقيا - فضلا عن العنصرية والقمع - بمستويات عالية من الامية وسوء التغذية والمرض والجوع ومعدلات وفيات الاطفال .

وفي مواجهة تلك الحالة ، يشور اليوم شعب جنوب افريقيا البطل ، كما فعل في الماضي ، ضد ذلك النظام الشائن . إلا أن الكفاح من أجل الحرية والعدالة في جنوب افريقيا ليس معركته وحده ، إنها معركة المجتمع الدولي ، بل جميع شعوب العالم .

وخلال تاريخ جنوب افريقيا القذر ، كانت هناك فصول من الكفاح والثورة من جانب شعب جنوب افريقيا ، ولكن لم يسبق للشعب ان تحدى النظام القمعي بالطريقة التي يتحداه بها الآن . ولم يرتفع الكفاح الى المستوى الذي وصله اليوم . وفي ظل الظروف المأساوية التي يعيش فيها ، فلا خيار امامه إلا النضال . فإن لم يكن في استطاعته الحصول على العدالة بالوسائل السلمية ، فإنه يتعين عليه ان يقاتل من اجلها وان يفوز بها بكل ما تبقى له ، ألا وهو كرامته .

إن الذين يدعون إلى الهدوء وتجنب العنف ، ويسمّون العنف عندما يرتكبه المخطّطون "ارهاباً" ويسمونه "دفاعاً مشروعاً" عندما يأتي من القوي ، ويدعون إلى الاعتدال من جانب الذين يموتون والذين يسمون للحصول على العدالة ، إذا كان يريدون الاعتدال حقاً والسلم وتجنب العنف ، فلم لا يرفعون أصواتهم ويتخذون اجراء لصالح العدل - أي لصالح الغالبية السوداء من سكان جنوب افريقيا ضد نظام الفصل العنصري .

كيف يستجيب النظام العنصري لمطالب السكان السود ؟ إنه يرد بآلته الوحيدة للبقاء : وهي الارهاب . وينعكس القمع الوحشي على الشعب الاسود ، وهناك تزايد في عمليات الهجوم والعنوان ضد البلدان المجاورة ، التي تفي بالتزاماتها الدولية والانسانية ، وتمنح المأوى للذين يفرون من اضطهاد العنصريين ويبحثون في بلدان اخرى عما لا يجدوه في بلدهم .

ان الحالة في جنوب افريقيا تتدهور يوميا ، ولكن لا بد لنا ان ندرك ان حالة القمع العامة والتهديدات بالعدوان لم تعد تمثل قوة النظام ، بل تمثل ضعفه . وهي توضح في حقيقة الامر ان زواله الحتمي الكامل قد اقترب ، ولهذا السبب يتعين على المجتمع الدولي ان يستجيب للجهود البطولية للوطنيين في جنوب افريقيا لاستئصال الفصل العنصري . ومن الواضح للمجتمع الدولي ، وقد اعترفت الامم المتحدة بذلك ، ان الجزاءات الالزامية والشاملة هي ، دون شك ، الوسيلة السلمية الاكثر فعالية المتاحة امام المجتمع الدولي لوضع حد للفصل العنصري .

ومع ذلك ، شاهدنا مع الاسف حقيقة انه في كل مرة يحاول مجلس الامن ان يستجيب لآراء المجتمع الدولي فيخطلع بتنفيذ مسؤولياته بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة يعاق بشكل مستمر باستخدام حق النقض من جانب عضوين دائمين ، هما على وجه التحديد البلدان اللذان يستفيدان بصورة أكثر من الجريمة التي ترتكب في حق الانسانية في جنوب افريقيا ومن الاحتلال غير الشرعي لناميبيا .

وفيما يتعلق بالجزاءات ، واستجابة للذرائع العقيمة لمن يعترضون على الجزاءات ، فقد تكلم الرفيق أوليفر تامبو ، رئيس المؤتمر الوطني الافريقي باسم الملايين من الافارقة قائلا :

"ان الجزاءات سلاح ينبغي للمجتمع الدولي ان يستخدمه ضد النظام العنصري لتقويض قدرته على العدوان . ولا يمكن ان تتوقعوا ان يطيح فـرض الجزاءات بنظام الفصل العنصري ، وهي ليست بديلا لكفاح شعبي جنوب افريقيا وناميبيا ، ولكنها تمثل اضافة هامة لهذا الكفاح" .

ومن ناحية اخرى ، وبرغم الحالة اليائسة للعديد من الملايين من البشر ، يمر رئيس الولايات المتحدة على رفض الجزاءات لانها متؤثر على الاغلبية السوداء أكثر ممن تأثيرها على حكومة جنوب افريقيا . هل رأى أحد منكم نفاقا كهذا ؟ منذ متى يهتم الرئيس ريفان بمصير الافارقة ؟ ونحن نتساءل منذ متى حظيت الاغلبية السوداء في جنوب افريقيا بالراحة والرفاهية والمعيشة الباذخة التي تنعم بها الاقلية العنصرية ؟

ان أبناء شعب جنوب افريقيا نفسه قد أعربوا بوضوح ومرارا عن تأييدهم للجزاءات . حتى ان كان ذلك يعني معاناتهم ، فهل يمكن ان يعانون أكثر مما يعانون فعلا ؟ وكما قال الاسقف ديزموند توتو مؤخرا :

"يبدو ان هذه المعاناة مستمرة ، واذا كان من شأن معاناة جديدة ان تضع حدا لها ، فاننا على استعداد عندئذ لقبولها" .

لكن الرئيس ريفان يلجأ لكل نوع من التشهير عند محاولته للدفاع بلا جدوى عن فرض الجزاءات على الحكومات الشعبية . ان النفاق الذي تتسم به أعماله والخداع الذي تتسم به الحجج التي يسوقها فيما يتعلق بالجزاءات يصبحان أكثر وضوحا كل يوم . فاذا كانت الجزاءات تخدم مصالحه يطبقها بكل حماس ، واذا كانت تؤثر سلبيا على مصالحه ، تصبح الجزاءات تلقائيا غير شرعية . لماذا لا يطبق على جنوب افريقيا الجزاءات الاقتصادية التي يفرضها بصورة غير شرعية على نيكاراغوا ؟ ان الرد معروف للجميع . ففي حالة نيكاراغوا ، تحاول الولايات المتحدة زعزعة استقرار بلد يدافع عن العدالة وتقرير المصير . وفي حالة جنوب افريقيا ، تدافع الولايات المتحدة عن نظام يحرم بالتحديد شعب جنوب افريقيا من هذه الحقوق .

لئن كان يساق في واشنطن وعواصم غربية اخرى ، كل انواع الذرائع لتبرير معارضة للجزاءات ، فان جنوب افريقيا نفسها تقوم بفرض جزاءات على جيرانها . ان سياسة الارتباط البناء الذي تم التخليد بها دوليا وضعت بالتحديد لاعطاء هريتوريا الوقت اللازم للاستعداد لمواجهة الجزاءات . وبالإضافة الى التعاون السياسي والدبلوماسي والمالي ، فان الولايات المتحدة واسرائيل ودولا غربية اخرى تساعد جنوب افريقيا على ضمان تفوقها العسكري في المنطقة كيما تحولها الى شرطي يحمي المصالح الامبريالية في الجنوب الافريقي وجنوب المحيط الاطلسي .

وفي حين تعاق الجزاءات في مجلس الأمن ، فان جنوب افريقيا تطبق الجزاءات على جيرانها ، فهي تدمر هياكلهم الأساسية ، وتحظر منتجاتهم وتخرب وسائل المواصلات

والنقل . واستجابة لتلك الاعمال ، ماذا تفعل البلدان التي تعترض تطبيق الجزاءات على بريتوريا ؟

ومع ذلك نود ان نعبر عن امتناننا للبلدان الغربية بشأن التدابير التي اتخذتها ضد جنوب افريقيا . ونحن ممتنون لدول شمال اوروبا للاجراءات التي اتخذتها ونأمل ان تحذو الدول الاخرى حذوها . وفيما يتعلق بفرض جزاءات على جنوب افريقيا ، ينبغي زيادة الدعم والتعاون للبلدان المجاورة لجنوب افريقيا ومؤتمر التنسيق والتنمية في الجنوب الافريقي لمساعدة هذه البلدان للتعويض عن أي اضرار تفرض على اقتصاداتها نتيجة للأعمال العدوانية لبريتوريا .

والى جانب قمع بريتوريا للشعب في جنوب افريقيا ، فانها ، بالتواطؤ مع واشنطن ، تمول وتوجه عملاء الاستعمار مثل عصابات المرتزقة التي تطلقها لتهاجم على انغولا وموزامبيق ونحن ، شعب نيكاراغوا ، ضاحيا نفس السياسة الموجهة من واشنطن ، لا نملك إلا ان نقدم يد الصداقة للشعوب البطلة في الجنوب الافريقي ، وبصفة خاصة شعبي ناميبيا وجنوب افريقيا . ومرة اخرى نرحب بالمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، والمؤتمر الوطني الافريقي ففي ظل قيادتهما مشغل هذه البلدان عاجلا وليس آجلا شعلة الحرية التي لن تنطفئ أبدا .

اسمحوا لي ان اختتم بعبارة لنلسون مانديلا أثناء محاكمته في ريفونيا ، التي اصبحت صيحة المعركة لجميع الوطنيين في جنوب افريقيا :

"انني اعلل نفسي بالامل في ان أرى مجتمعا حرا ديمقراطيا يعيش فيه كل الافراد في وئام وتناغم لهم فرص متساوية . وآمل ان أعيش لأرى تحقيق هذه الامنية ، ولكن إذ لزم الامر فأنا على استعداد للموت في سبيلها" .

السيد فرح درر (جيبوتي) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قدمت

الاجلبية الاصلية في جنوب افريقيا تضحيات عظيمة في الكفاح من أجل ان تحرر نفسها من نظام الفصل العنصري الرهيب . هذه الاجلبية العظيمة اوضحت للعالم بأسره انها لن ترضى مطلقا بالاهانة العرقية ، والتمييز العنصري والفصل العنصري ، وترفض الحدود المهيمنة

لمعازل السكان الاصليين المسماة بالبانتوستانات التي أصبحت أكبر مصدر شائع للعمالة الرخيصة التي تتميز سياسة الاستغلال القمعية لصالح نظام الفصل العنصري وحلفائه الأجانب .

وعلاوة على ذلك ، فقد خلق نظام الفصل العنصري مناخا معاديا أدى الى عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة الجنوبية وجعل دول خط المواجهة المجاورة ذات السيادة عرضة للهجمات وأعمال العدوان التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد ملامتها الاقليمية لصدما عن تقديم الدعم المادي والمعنوي للكفاح التحرري لجنوب افريقيا ولشعب ناميبيا .

اختار النظام العنصري لجنوب افريقيا ، برغم قرارات الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة بلدان عدم الانحياز والرأي العام العالمي ، ان يكشف ممارسات الفصل العنصري القمعية بأعماله الارهابية من خلال المعاملة الوحشية من جانب الشرطة والعنف ومفك الدماء ضد الاغلبية الافريقية الاصلية ، بهدف كبت كفاحها المتواصل من اجل الحرية والاستقلال .



لقد فرض نظام الفصل المنصري في جنوب افريقيا ، بسبب استيائه من تكتيف النضال التحرري واتساع نطاق المعارضة العالمية ، حالة من الطوارئ شملت البلد بأسره منذ تموز/يوليه ١٩٨٥ في محاولة لسحق وتشتيت وحدة الاغلبية الافريقية الاصلية . وبالرغم من كل هذه الاجراءات القمعية ، يهجمنا للغاية أن نشهد أن الاغلبية الاصلية في جنوب افريقيا موحدة الآن أكثر من أي وقت مضى ، وأن حملة الارهاب التي تشنها جنوب افريقيا والقائمة على الاعتقال التعسفي ومجن الزعماء الدينيين والنقابيين والسياسيين ، والقادة المحليين ، والطلبة والمعلمين ، ومعارض الفصل المنصري الذين وقعوا ضحايا لوحشية الشرطة وعنفها ، لا يمكن أن تخفي المقاتلين من أجل الحرية عن تصميمهم على الكفاح من أجل حريتهم واستقلالهم . هذه حقيقة لا مهرب منها وسيدركها عاجلا أو آجلا المعتدون ومؤيدو نظام الفصل المنصري .

ونحن نكرر ادانتنا لفرض حالة الطوارئ وأعمال الارهاب والاعمال الابدائية الواسعة النطاق التي ترتكبها قوات الجيش والشرطة في جنوب افريقيا لإذكاء جذوة الصراع والعنف بين الافقاء بتحريض بعض الافريقيين على بعضهم الآخر ، في محاولة لاجلاء سيامة "فرق تسد" الاستعمارية البالية الرامية الى اخضاع الاغلبية الاصلية والسيطرة عليها بصورة كاملة .

ونحن نعرب عن قلقنا العميق ازاء عدم احرار تقدم منذ العام الماضي في المفاوضات الرامية الى القضاء على الفصل المنصري وحل القضية الشاملة لتحرير السياسي والاقتصادي والاجتماعي للاغلبية الاصلية في جنوب افريقيا .

ومن غير الاخلاقي وغير الانساني أن نقبل أن تظل مسألة جنوب افريقيا راکدة بينما تواصل جنوب افريقيا ارتكاب الفظائع لتفكيك وتمزيق نسيج مجتمع السود في جنوب افريقيا ، في انتهاك صارخ للشرعية الدولية ، لمجرد أن نظام جنوب افريقيا لا يبدي اهتماما بالتفاوض مع الاطراف المهمة والمعنية .

لقد أصبح من الواضح للعالم بأسره أن النظام المنصري في جنوب افريقيا لن يتخلى عن ممارسة الفصل المنصري ضد الاغلبية الاصلية ولن يتعايش مع جيرانه من الدول

المستقلة ذات السيادة ما لم تبذل جهود دولية حقيقية متضافرة لممارسة أقصى ضغط ممكن على جنوب افريقيا من جانب جميع الأمم المتقدمة والنامية بغير استثناء .

ونعتقد أن أي تعاون اقتصادي ومالي مع جنوب افريقيا لن يؤدي إلا إلى زيادة قدرتها العدوانية والحربية وسيشجعها على المضي في تكثيف قمعها الوحشي ضد الأغلبية الافريقية المقهورة في جنوب افريقيا وناميبيا .

لذا فإننا نناشد كل الأمم المحبة للسلم أن تعترف بحقوق الانسان للأغلبية الافريقية ، وأن ترفض جميع المناورات والاستراتيجيات التي تعوق المجتمع الدولي عن تكثيف جهوده المتضافرة لغرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا .

ان وفد جيبوتي لا يقر الفكرة القائلة بأن الأغلبية الافريقية الأصلية ستعاني بدلا من أن تستفيد من فرض برنامج للعقوبات على جنوب افريقيا . ونحن نصر بالاحرى على أن ينضم مؤيدو هذه الفكرة الى بقية الأغلبية العظمى من المجتمع الدولي التي تضغط من أجل فرض العقوبات .

وبالرغم من السياسات المثبطة للهمة والتي تتعارض مع النضال الجاري ضد الفصل العنصري ، يسرنا أن نرحب بتوافق الآراء العالمي المتنامي ضد الفصل العنصري والذي يستجمع قوته بزخم متسارع لغرض عقوبات على جنوب افريقيا . ونأمل أن يفضي توافق الآراء هذا الى مقاطعة فعالة وكاملة تجبر نظام جنوب افريقيا الشرير على التخلي عن نظام الفصل العنصري البغيض .

ونحن نحث المجتمع الدولي المحب للسلم ان ينظر بجدية في كل جوانب العقوبات الاجتماعية الاقتصادية والعسكرية - بما في ذلك التنفيذ الكامل والفعال لحظر توريد الاسلحة لجنوب افريقيا ، وخاصة منعها من الحصول على قدرات تمكنها من صنع الاسلحة الخفيفة .

ونطالب بالافراج الفوري عن نيلسون مانديلا وسائر السجناء السياسيين ، والفناء الحظر على حركات التحرر والانشطة والمنظمات السياسية . ويجب إجبار نظام جنوب افريقيا على أن ينفذ اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية أساسية تقبلها الأغلبية

الافريقية الاصلية ، وأن يتخلى عن مناوراته لصرف أنظار المجتمع الدولي عن الازمة الحقيقية باجراء ما يسمى بالاصلاحيات الدستورية التي لا تزيد عن كونها ممارسة عقيمة لترسيخ الفصل العنصري بقدر أكبر .

ان المنطقة لن تعرف السلم والاستقرار إلى أن تُمنى قوى الفصل العنصري بالهزيمة ويزال نظام الفصل العنصري ذاته ويدمر بصورة كاملة . إن أعمال العدوان بغير سابق استفزاز التي تقوم بها جنوب افريقيا ضد سيادة دول خط المواجهة وسلامتها الاقليمية ترمي الى منع هذه الدول من تقديم الدعم المطلوب الى الكفاح التحرري في جنوب افريقيا وناميبيا ، ولابد أن يُوضع لها حد مرة وإلى الابد .

ان الاغلبية الاصلية في جنوب افريقيا تستحق كل الدعم المعنوي والمادي الذي يمكن للمجتمع الدولي ان يقدمه اليها بسخاء لإنجاح القضية العادلة لنضالها من أجل الاستقلال السياسي والاقتصادي والاجتماعي .

وبالمثل ، ينبغي دعم دول المواجهة للدفاع عن نفسها ضد الهجمات وأعمال العدوان التي ترتكبها القوات المسلحة لجنوب افريقيا .

ويجب أن ترحب كل الأمم المحبة للسلم في المجتمع الدولي بالجهود الدولية الرامية الى اضعاف آلة القمع التي يملكها نظام الفصل العنصري .

ونحن في هذا الصدد نؤيد المقترحات الجديرة بالثناء التي قدمت في مؤتمر باريس الثاني المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا بغية تكثيف الجهود الرامية الى القضاء على الفصل العنصري عن طريق فرض عقوبات الزامية شاملة على جنوب افريقيا .

وختاماً ، يود وفدي أن يعرب عن تقديره وعرفانه للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري التي قدمت باقتدار ، في ظل القيادة البارعة للسيد غاربا ممثل نيجيريا ، تقريرها الشامل (A/41/22) المعروض على الجمعية العامة . ونهني رئيس اللجنة وأعضاءها على الجهود الخفية التي بذلوها لتعزيز الحملات المناهضة للفصل العنصري والحصول على دعم عالمي للتمهئة العامة للعمل ضد ممارساته الاثمة في جنوب افريقيا .

السيد شارل (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : كثيرا ما يتخذ التاريخ من فرد ، أو غزوة عسكرية ، أو محنة قاسية ، صمة تميز عصرا بأكمله . والذين سينظرون إلينا غدا مشيرون بالتأكيد الى الفصل المنصري بوصفه آفة عصرنا المدمرة . وريشما تطبق الأمم المتحدة العلاج المناسب الكفيل باستئصال شأفة هذه الآفة من مجتمعنا ، سيكون علينا أن نتباحث بشأنها ، على الأقل لملاحظة اضرارها المتزايدة وموقف المجتمع الدولي من أثارها المهلكة .

وإذ جعلت جنوب افريقيا من نظام الفصل العنصري حجر الزاوية لنظام الحكم الذي تسير عليه ، فإنها تكون قد أضفت طابعا مؤسسيا على قيم كان المرء يظن أن الزمن قد عفا عليها ، ورفعت السيادة العرقية الى مستوى سياسة الدولة التي تملئ ملوك الفصل العنصري ويبني عليها قوانينه . وإذا كانت الاقلية البيضاء قد منعت نفسها مكانة فريدة وممتازة في مجتمع جنوب افريقيا ، فإنها بنفس المقولة قد دفعت الاغلبية السوداء الى أسفل السلم ، وأنزلت بهم ويلات يعجز عنها الوصف ، بما يتنافى مع كرامة الانسان .

والحكم في جنوب افريقيا أكثر من أي مكان آخر ، مقتنع بأن جنة الامتيازات للجنس الابيض يقابلها الجحيم للجماهير السوداء . وكل اجراء يتخذ هو لتدعيم ذلك الوضع . وتوضع القوانين من أجل الاستمرار في اضطهاد السود وإدامة الامر الواقع . وبهذا يضغطون الشرعية على الممارسات المنافية للانسانية التي تهدف الى كبت أكثر التطلعات مشروعية للجماهير المقهورة الخاضعة والمستغلة .

وتفرض الآن الرقابة على وسائل الاعلام الدولية ، حتى يشعر جهاز القمع في جنوب افريقيا بأنه مطلق اليد في فرض ممارساته القاسية . وفي الشهور الثمانية عشرة الاخيرة كان عدد القتلى أكثر من ألفي قتيل ، ويعبر هذا الرقم عن تصاعد العنف الذي ازداد بغرض حالة الطوارئ في حزيران/يونيه الماضي . وقد وصلت الامور الآن الى حد أن مكتب استعلامات الدولة وحده هو المخول باصدار قائمة يومية بالضحايا ، لا في جنوب افريقيا بهانتوستانتها فحسب ، وانما أيضا الضحايا خارج حدود جنوب افريقيا وأراضيها وداخل الدول المجاورة . وتشرف الحكومة العنصرية في غاراتها الوحشية وأعمال زعزعة الاستقرار على البلدان المجاورة .

وهنا أيضا زرعت جنوب افريقيا الموت والدمار والخراب . وقد أشبت النزوع الى الحرب المتأصل في نظام الفصل العنصري أنه تهديد واضح للسلم والامن الاقليميين بل والسلم والامن الدوليين . وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار في هذا الصدد ، أولا ، أن حكومة جنوب افريقيا تحرض وتساند حركات العصيان ضد الحكومات الشرعية في الدول

المجاورة ، شانيا ، لا يكتفي الكاهن الاعظم للفصل المنصري بمساندة القوى الرجعية وانما لا يتورع أيضا عن ارتكاب أعمال العدوان لغرض ارادته على المنطقة ، ثالثا ، أن استمرار الاحتلال غير المشروع لناميبيا حتى اليوم هو انتهاك صافر لقرارات الامم المتحدة ذات الملة ، ورابعا ، ان امكانية التدخل في الدول المجاورة تزداد مع زيادة القدرة العدوانية لجنوب افريقيا العنصرية التي لا يجب التقليل من امكاناتها النووية .

وبفضل جهود الامم المتحدة ازداد وعي الرأي العام العالمي بالاطار الحقيقية التي يمثلها هذا الشكل من أشكال الفاشية على السكان السود . ويعطي تقرير الامين العام فكرة عن مظاهر الحملة المكثفة التي تشنها الامم المتحدة على معتنقي هذا المبدأ . وقد اتخذت جهود الامم المتحدة شكل قرارات وصكوك قانونية شتى اعتمدتها حتى تاريخنا . غير أن هذه الجهود التي تستهدف ارساء القانون ، على الرغم من أهميتها ، لن تزعج جنوب افريقيا ما لم يدعمها حشد مستمر للجهود التي بذلت من أجلها الوكالات الداخلة في منظومة الامم المتحدة كل ما في وسعها . وقد اشتركت المنظمات الحكومية وغير الحكومية والشركات والجماعات العلمانية والدينية وحركات الشباب في كثير من الحالات وبدرجات مختلفة في المعركة الكبيرة ضد الفصل العنصري ، وهي معركة لم تتقرر نتيجتها بعد . ومع ذلك يمكن ملاحظة أن هناك انجازات كبيرة تحققت هذا العام ، ونحن نأمل اليها كعلامات على الطريق المؤدي عاجلا أم آجلا الى القضاء الكامل على الفصل العنصري .

وينبغي ايلاء اهتمام خاص الى العمل الذي قام به الاعضاء السبعة في فريق الشخصيات البارزة التابع للكمونولوث الذي أوصى بجلاء بعد الانتهاء من دراسته للحالة بغرض جزاءات على جنوب افريقيا ، واقترح الفريق اجراءات ملمومة لمنع وقوع أموا حمام دم منذ الحرب العالمية الثانية .

وقد أدلى أشخاص آخرون بارزون أيضا في المجالات السياسية والادبية والفنية والدينية ببيانات مماثلة لن أشقل بها على الجمعية . غير أنه لا يغوتني أن أشير الى

القرار التاريخي الذي اتخذته كونغرس الولايات المتحدة الامريكية بان يطلع بـ دور قيادي بالنيابة عن ذلك البلد في النضال ضد الفصل العنصري . وينطبق نفس القول على مبادرات الاتحاد الاقتصادي الاوروبي واليابان التي ينبغي تأييدها . ونود أخيرا أن نشيد بالشعب الباسل الذي صمدت عزمته في مواجهة الحرب الشاملة التي تشنها بريتوريا . فنضاله جدير بتأييدنا الايجابي ، ومن واجب المجتمع الدولي أن يسهم بصورة أكثر وضوحا في وضع وتنفيذ استراتيجية الرد الملائم على هذا الوضع .

ومعنى هذا انه يتعين على المجتمع الدولي - بالإضافة - الى الجزاءات الإلزامية الشاملة وهي العلاج السلمي الوحيد الذي ما زال متاحا لنا - أن يلتزم بتقديم مساعدة مادية متزايدة لحركات التحرير في جنوب افريقيا وللمنظمة الشعبية لافريقيا الجنوبية الغربية ، التي تناضل لتحقيق الاهداف التي نمت عليها قرارات الامم المتحدة . ومن الاهمية بمكان عدم إغفال بلدان خط المواجهة أو تجاهلها ، إذ أن تلك البلدان هي القواعد الخلفية لجيوش التحرير . فإذا كان تحرير ناميبيا من سيطرة جنوب افريقيا سيستلزم كما يشعر الجميع مجابهة حتمية ، فيجب ألا نتردد برهة واحدة في توفير أفضل الظروف الممكنة للمقاتلين في سبيل الحرية .

السيد دياتا (النيجر) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : إن الاحداث التي وقعت في جنوب افريقيا منذ الدورة الاخيرة للجمعية العامة تبرهن - إذا كانت ثمة حاجة الى برهان جديد - على أن نظام بريتوريا مازال يُؤمن ويتشبث بسياسة الفصل العنصري التي وصفها المجتمع الدولي بأنها جريمة ضد الإنسانية وقد الظمر العالمي . فهذه السياسة تقوم على أساس العنصرية والاستغلال والاضحاف بشكل يتناقض مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي ينص على أن كل البشر أحرار ومتساوون في الكرامة والحقوق وأن لكل إنسان حق التمتع بكل الحقوق والحريات المنصوص عليها في الإعلان دون تمييز على أساس الجنس أو اللون أو المنشأ الوطني .

وفي العام الماضي أجبر سكان جنوب افريقيا المقهورون على الخضوع مرتين لحالة الطوارئ التي فرضها نظام الفصل العنصري ، وقد أعطيت خلالها السلطة الكاملة للوحشية القاسية التي يمارسها هذا النظام ، فقتل مئات الاشخاص وسجن آلاف آخرون دون محاكمة ، وتعريض الكثيرون للتعذيب أو سوء المعاملة في السجن ، بحيث غدت جنوب افريقيا معسكرا حقيقيا للاعتقال ، لا يمر فيه يوم دون قتل السود الابرياء بسبب أعمال العنف التي ترتكبها الشرطة .

وما زالت أيضا سياسة انشاء البانتوستانات والترحيل القسري للسكان مستمرة بلا هوادة . وزادت الاعمال الوحشية من سوء حالة السكان المقهورين في ذلك البلد .



وقد أعلن المجتمع الدولي بأسره سخطه وادانته لإرهاب الدولة الذي تمارسه حكومة جنوب افريقيا ضد غالبية السكان الذين لا يريدون سوى الاستمتاع بحقوقهم الأساسية وبالحرية والعدالة في مجتمع خال من الفصل العنصري والقمع والإرهاب . إن وحشية نظام الفصل العنصري هذه هي الدليل الذي لا يدحض على أن الإصلاحات المزعومة التي يدعي هذا النظام الاطلاق بها لا أساس لها ، فهي ليست سوى تفسير في التكتيكات ، لا أكثر ولا أقل ، هدفها إطالة أمد الفصل العنصري .

وقد لزم شعب جنوب افريقيا الحذر حيال تلك الإصلاحات المزعومة . فهو لم يرفضها فحسب ، بل انه كشف مقاومتها لها في السنتين الماضيتين في كل أنحاء البلاد كما يظهر من الاضرابات ومقاطعة المدارس والوظائف ، وفي مظاهرات الاحتجاج الجماهيري في الشوارع ، وفي تصاعد النضال المسلح لحركات التحرير الوطني . وقد أصابت هذه المقاومة الخارية مؤيدي الفصل العنصري باضطراب شديد وأجبرتهم على فرض حالة الطوارئ أكثر من مرة في محاولة يائسة للسيطرة على المواقف التي خرجت عن نطاق سيطرتها . إن اصرار شعب جنوب افريقيا على نضاله ورفضه القاطع للحرمان من حقوقه ، يستمدان قوتهما من معاناة ذلك الشعب المتراكمة منذ بدء انتهاج سياسة الفصل العنصري .

وقد حظي هذا النضال الذي يخوضه شعب جنوب افريقيا المضطهد ضد الفصل العنصري وضد الأعمال الوحشية التي يرتكبها النظام العنصري في بريتوريا ، بتأييد واسع من قبل الرأي العام العالمي . ويجري تنظيم المظاهرات في أرجاء العالم للتشديد بسياسة إنكار حقوق الإنسان والحريات الأساسية . ونتيجة لهذه التعبئة ارتفعت الروح المعنوية للغالبية المقهورة في جنوب افريقيا ، وتشجعت على مضاعفة جهودها في نضال التحرير الذي تخوضه . وتحت الضغط المستمر للرأي العام العالمي لجأت عدة حكومات ، خاصة تلك التي تربطها بنظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا شتى أنواع الروابط الى اتخاذ بعض التدابير في المجالات الاقتصادية والتجارية والعسكرية . ومن شأن هذه التدابير ، حتى وإن كانت محدودة كما هو الحال في بعض البلدان ، أن تجعل حكومة جنوب افريقيا

أكثر ادراكا لحقيقة أنها لن تبقى بمنأى من العقاب الى الابد ، وأنها ستجد نفسها إن أجلا أو عاجلا معزولة في الساحة الدولية ، ما لم تتخذ الخطوات الجذرية اللازمة لانهاء الفعل العنصري ، والاستجابة للمطالب المشروعة العادلة للغالبية العظمى من سكان جنوب افريقيا .

وينبغي التسليم بأن الإدانات الشفوية والتنديد الأخلاقي لم يؤديا في الماضي إلا الى مزيد من التعلب من جانب نظام الفعل العنصري . وتصلبه هذا هو نتيجة لعدم قدرة المجتمع الدولي على تنفيذ تدابير فعالة متضافرة من شأنها أن تؤدي الى التغيير في موقف مؤيدي الفعل العنصري وإلى بناء مجتمع ديمقراطي غير عنصري في جنوب افريقيا . ولذا يعتبر وفد بلادي أن الوقت قد حان لاتخاذ خطوة أبعد من مجرد الإدانة والقرارات غير الفعالة التي لم تؤد إلى إضعاف تحدي نظام جنوب افريقيا المستمر للمجتمع الدولي . بل إن قادة بريتوريا قد أظهروا في أكثر من مناسبة أنهم لا يلقون بالا لمتطلبات الأخلاق والقانون ، ومن ثم ، فإن الموقف الاستثنائي يتطلب اجراء استثنائيا.

إن النتائج الممتازة التي خلى المؤتمر المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية الذي عقد بباريس في الفترة من ١٦ الى ٢٠ حزيران/يونيه الماضي ، تعتبر في رأينا نقطة انطلاق مناسبة للعمل الذي يتعين على المجتمع الدولي الانطلاق به من أجل استئصال شائفة الفعل العنصري ، فقد طالب ذلك المؤتمر بأن يتضمن فرض الجزاءات الإلزامية الشاملة تمهيدا للحظر على الأسلحة ، وأن يوضع حد لكل أشكال التعاون النووي والعسكري مع جنوب افريقيا ، وأن يشمل الحظر أيضا توريد النفط ، والعمل على سحب الاستثمارات من جنوب افريقيا ، وعدم تقديم القروض المصرفية إليها . إن الدول الاعضاء في هذه المنظمة ، باعتمادها لتلك الجزاءات دون تأخير ، وتنفيذها على نحو فعال ، لن تقدم فحسب دليلا على التضامن مع شعب جنوب افريقيا في معاناته اليومية التي استمرت أكثر من ٤٠ عاما ، لكنها أيضا تظهر ارادتها التي لا تشك في لاستمادة منظماتنا لمداقيتها وهيئتها الاخلاقية التي تضررت ، نظرا لان المثات من قراراتها الخاصة بالفعل العنصري والتي اعتمدت بأغلبية ساحقة قد قوبلت بازدراء من قبل نظام بريتوريا .

إن التاريخ سيسجل انتصار شعب جنوب افريقيا . وواجبنا الحتمي أن نمارع  
بتحقيق هذا الانتصار .

وسياسة الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا العنصرية هي أيضا  
مخبت الصراعات السائدة في الجنوب الافريقي ، وهي الصراعات التي تلحق الضرر بالسلم  
والامن في شبه القارة ، وتشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين . والى جانب فرق  
قادة بريتوريا نظاما للارهاب والضغط داخل حدود بلادهم بلغ ذروته الآن ، فهم يعملون  
أيضا خارج حدودهم على زعزعة استقرار دول خط المواجهة . وتتسم هذه السياسة بأعمال  
العدوان المتكررة وبسياسة التدخل العسكري التي تسفر عن سقوط العديد من الضحايا من  
السكان الأبرياء ، كما تتسبب في خسائر مادية جسيمة .

وتبين الفترات الأخيرة التي شنها نظام جنوب افريقيا العنصري على أنغولا وبوتسوانا وزامبيا وزمبابوي أن هذا النظام يعتزم مواصلة سياسته القائمة على التدخل العسكري واضعاف جيرانه بسبب ما يقدمونه من الدعم المستمر لشعبي جنوب افريقيا وناميبيا . ويدين وفد بلدي مرة أخرى هذه الأعمال العدوانية التي تشكل انتهاكا لقواعد القانون الدولي المعترف بها والتي تحكم العلاقات بين الدول . وفي رأينا أنها تشكل دليلا واضحا على أعمال ارهاب الدولة التي تمارسها جنوب افريقيا في إطار سياستها المتعمدة الرامية الى توطيد نظام الفصل العنصري وتخويف بلدان المنطقة التي لم تتردد قط في دعم نضال الشعوب المقهورة في الجنوب الافريقي ، بغض النظر عن الثمن الفادح الذي يتعين عليها أن تدفعه . وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم كل دعم لدول خط المواجهة ، ضحية أعمال زعزعة الاستقرار التي تمارسها جنوب افريقيا ، وأن يزودها بالمساعدات المالية والمادية اللازمة لتمكينها من التصدي لتلك الأعمال العدوانية ومن صيانة سيادتها ولامتها الإقليمية .

وختاما ، نود أن نعرب عن خالص شكرنا للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري ، ولا سيما رئيسها السيد جوزيف غاربا ممثل نيجيريا ، للتقرير الممتاز الذي قدمته هذا العام ، وكذلك لكل الجهود التي تبذلها من أجل كفالة إقامة مجتمع ديمقراطي متعدد الأعراق في جنوب افريقيا ، تسوده الحرية والمساواة والكرامة والرفاه للجميع .

السيد صديقي (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : يرى وفد بلدي

أن النظام العنصري في جنوب افريقيا يعتبر وصمة لظفت ضمير الإنسان . وقد سمحنا له بأن يُبقي كرامة الإنسان رهينة لآمد طال كثيرا . وخفضنا أمام تهديداته الجوفاء ، والأعباء الجبانة ووعوده الحانثة ، وتركناه يسلك سلوك الطفل المدلل . يمارس تصرفات شائنة ومؤسفة . وكان يحدونا أمل كاذب بأن العطف والتفاهم و"الارتباط البناء" من شأنها أن تهدب ذلك الطفل المتمرد الذي لم نقرعه بالعصا .

وقد فسر ذلك النظام عجزنا عن العمل على إنه تهاجم عن ملوكه اللامسؤول والجدير بالتوبيخ . وإذا ما سمح لسلوكه البغيض بأن يستمر دون أن يكبح جماحه فإن

ذلك لن يؤدي إلا الى وقوع كارثة . إن التوصلات والكلمات التي نبددها في مساعيها المخلصة من أجل حمله على أن يستمع الى صوت العقل سيطول بها المدى ولن تثمر بالمرّة .

ونحن جميعا متفقون على أن الفصل العنصري نظام كراه ولا بد أن ينتهي ، فهو لا يتفق مع المنطق أو العقل ، ويزدري قيم السلم والعدالة ، ويستخذ بحضارتنا ، ويكذب إيماننا الذي نعتز به والمتمثل في أن المساواة بين البشر ايمان مقبول للجميع في عصرنا الحالي .

فهل منسج للعناد المجنون لحكومة واحدة ، مكروهة ومرفوضة من الغالبية العظمى لشعبها ، بأن يهدد السلم والاستقرار على كوكبنا ؟ هل منواصل ارتكاب الإثم بالمت في الوقت الذي ينبغي فيه أن نحتج ، وهل نسمح لأنفسنا بأن نكون محل اتهام وادانة من الاجيال المقبلة ؟ أشعر أننا سنخجل إن فعلنا ذلك . إن الثمن الفادح الذي دفعه العالم باسترضاء الدكتاتورية العنصرية في اوروبا لم يمتز عليه أمد طويل ، ولا يمكن أن يكون قد مضي من ذاكرتنا . وينبغي لنا جميعا أن نذكر تلك الاحداث الرهيبة في تاريخ الإنسان ، وأن نتوخى الحذر حتى لا يتكرر ذلك .

وهناك على بعد أميال قليلة من هذا المكان الذي نجلس فيه الآن ونتداول ، يوجد تمثال الحرية . إن الشعلة المتوهجة من هذا التمثال هي منارة أمل للإنسان وهي تعني نشر نور الحرية في كل مكان ، سواء كان قريبا أو بعيدا . وهذه القاعدة قريبة من قاعدة ذلك التمثال الى الحد الذي لا يمكن معه منع نفاذ شعاع الحرية إليها . قد يكون هذا التمثال مجرد رمز ، ولكن الدولة التي تستضيفنا حققت منجزات هائلة وامجادا عظيمة ثبتتها بشكل لا يمحى في نظام قيمها . لذلك يجدر بنا أن نتمثل لما يرمز اليه هذا التمثال ، وإلا فإن الاحتفالات الاخيرة بالذكرى المئوية لإقامته لن تكون أكثر من مجرد ألعاب نارية لا معنى لها . فهل يمكن أن تكون نيتنا هي أن ينظر التاريخ الى ذلك الحدث على هذا النحو ؟ لا أظن ذلك . وما دام الامر كذلك فلا بد لنا من أن نتصرف . فعنصر الوقت مسألة جوهرية . وفي حين أننا قد لا نكون مندفعين فعلا نحو

كارثة أرضية غدا ، إلا أن كل ساعة تأخير تسبب غزاة ألم إضافية تعتمر صدور بهم  
الأمهات في جنوب افريقيا . وكل يوم تأخير يطيق عاما الى المعاناة التي تبدو كأنها  
أبدية لنسجلون مائديلا وآلاف غيره .

ولسنوات طويلة حاولنا ، نحن أعضاء المجتمع الدولي ، أن نحقق بريتوريا  
ونقنعها بأن أساليبها خاطئة . وحاولنا أن نتبع معها المنطق وحاولنا بكل الأساليب  
السلمية المتصورة ، أسلوبا بعد آخر ، أن نغير من أساليبها ، حاولنا ذلك كله عدا  
شيئا واحدا مآتناوله بعد قليل . إن هذا النظام يتحدث الآن عن ادخال اصلاحات . ولكن  
الظلم لا يمكن اصلاحه ، ولا بد من ازالته . وأنا اردد هنا آراء الراحل اولوف بالم  
الذي قال : إن نظاما مثل الفصل العنصري لا يمكن اصلاحه ، وإنما يمكن فقط الغاؤه .

وإذا كانت بريتوريا تشكو من أنها تعامل الآن كمنبوذ دولي فإن الذنب في ذلك  
ذنبها بالتاكيد . ونظرا لأنها لن تعمل من تلقاء نفسها على القضاء على شر الفصل  
العنصري ، فلا بد للعالم أن يفعل ذلك . ويبدو أن الوسيلة السلمية الوحيدة المتبقية  
أماننا هي فرض الجزاءات الإلزامية الشاملة . وإذا كان الفصل السابع من الميثاق قد  
حرر لقصد معين ، ففي حالة أخرى يمكن أن تكون أنسب لتطبيق هذا الفصل من هذه  
الحالة ؟

وينبغي لنا أن نغرض على الفور ، وأن نطبق بصرامة ، الحظر في ما لا يقل عن  
أربعة مجالات حاسمة . أولا ، يجب على جميع البلدان أن تمتنع عن تزويد جنوب افريقيا  
بالمعدات والتكنولوجيات العسكرية والحووية . وينبغي أن تشمل هذه كل البضود ذات  
الانغراض المزدوجة مثل الحاسبات الالكترونية وأجهزة الرادار والمعدات الالكترونية  
الأخرى . فمثل هذه التكنولوجيا التي يتم الحصول عليها لانغراض مدنية من الناحية  
النظرية ، تعزز القدرة العسكرية من الناحية العملية . وينبغي لمجلس الأمن أن يحس  
كل من يعينهم الأمر على أن يلتزموا بقراره ٥٥٨ (١٩٨٤) . ولا بد من مراقبة تنفيذ هذا  
القرار مراقبة دقيقة ، من خلال وكالة حكومية دولية عند الإقتضاء .

ثانيا ، لا بد أن يتوقف فوراً امداد ونقل النفط والغاز والسلع الأساسية الأخرى

التي من شأنها أن تساعد على دعم ذلك النظام . ولا يجوز السماح لأي شركة تجارية بأن تحتفيد من امتثال الشركات الأخرى للحظر . ولا بد للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري أن تتوخى أقصى درجات اليقظة في هذا الصدد وأن تكشف المخالفين .

ثالثا ، ينبغي الوقف التام لكل التدفقات المالية الخارجية إلى ذلك البلد من الاستثمارات والائتمانات والقروض ، سواء كانت خاصة أو حكومية أو دولية . ويجب ألا تقدم أي قروض أخرى إلى جنوب افريقيا .

رابعا ، ينبغي أن تخفف إلى أدنى حد كل الاتصالات الإنسانية مع حكومة جنوب افريقيا أو مع عناصر تمثلها . فمثل هذه العزلة ستكون فظا نفسيا على تلك الحكومة . وقوتها أكبر مما يظن في كثير من الأحيان .

إنني أدرك الحجة القائلة بأن هذه الخطوات ستزيد معاناة الأغلبية من السكان في جنوب افريقيا وشعوب الدول المجاورة لها ، إلا أن هذه الشعوب والدول أكدت مرارا وتكرارا أن هذا شمن للحرية هم على استعداد لدفعه . وإنني إذ جئت من أمة دفعت ثمنها فادحا للحرية ، أرجو أن تسمحوا لي بأن أؤكد لكم أن الحرية الدائمة لا يتم الحصول عليها أبدا بثمن بخس . وإذا كانت بعض الدول السوداء في افريقيا لا تشكو ، فدعوني أذكركم بأن الإنسان لا يحول إنسانا آخر إلى عقيدة أخرى بمجرد اخماد صوته .

ونحن نؤيد بقوة مطالبة نظام بريتوريا بأن يُفرج فورا عن نيلسون مانديلا وكل السجناء والمحتجزين والأشخاص المحددة إقامتهم ولا بد أن يرفع فورا حالة الطوارئ ، وأن يُلغى قوانينه التمييزية . ويجب أن يمنح العمال كامل حقوقهم النقابية . ويتمين القضاء على هياكل البانتوستانات ، وسحب القوات الفازية من جنوب أنغولا ، وبدء الحوار السياسي مع الزعماء الحقيقيين لأغلبية السكان بغية الامتثال الفوري لشافة العمل العنصري وإقامة حكومة نيابية .

ودعونا نتمهد للبيف في جنوب افريقيا بدعمنا ومساعدتنا في تطوير علاقة تقوم على التوافق والتعايش السلمي مع الاغلبية السوداء . ولا بد للمجتمع الدولي أن يبذل كل جهد ممكن في هذا الاتجاه . ومن ثم فنحن نحث البيف على عدم الارتباط بموقف حكومتهم البغيضة . واذا ما فعلوا ذلك فانهم ينصفون القيم التي يعتزون بها بكل تأكيد ، ولا بد لهم من مساندة هذا الاحتجاج الصارخ الذي سرعان ما ستتردد أصدأه عبر كل القارات .

وقد لا تؤدي الجزاءات الى انهاء الفعل العنصري غدا أو بعد غد . لكنها بالقطع ستسهم في هذه العملية . ولذا فنحن عندما نفرضها نبرق خدمتنا أمام التاريخ ، والاهم من ذلك أن نريخ ضمايرنا لأننا على الاقل قد حاولنا .

السيد كواسي (توغو) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : لقد نكب التاريخ

افريقيا ، ونكبتها الطبيعة في بعض الاحيان ، بأشكال عديدة من المعاناة ، بل بغواجم واسعة النطاق . ومن بين هذه النكبات سياسة الفعل العنصري المتفطرة والوضيعة التي تمارسها حكومة جنوب افريقيا ، والتي تبرز كعمل وقح من أعمال التحدي .

والفعل العنصري الذي يعد مأساة حقيقية بالنسبة لافريقيا هو أيضا محنة لا يتحملها أي انسان يتطلع الى الحرية والعدالة والتسامح . والفعل العنصري وصمة في جبين البشرية أجمع ، لأنه التطبيق العملي لايديولوجية العنصرية الكاملة ، وهو انكار لكرامة الانسان . والكرامة بالنسبة لنا هي مصدر قوة الشعب والفرد ، وهي أعز ما يملك ، تعلو مكانتها على أي شيء آخر ، روحيا كان أو ماديا .

والفعل العنصري مهين من الناحية النفسية ، ومنفر أخلاقيا ، ولا مبرر له من الناحية السياسية . انه جريمة ضد سلم البشرية وأمنها .

ولهذا السبب فقد أصفينا في اجتماع القمة الثامن لبلدان عدم الانحياز الذي عقد في هراري الى ذلك الصوت العظيم الذي أخذ الى الأبد ، صوت واحد من أبرز

---

\* تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد هينار (مورينام) .



الشخصيات في افريقيا ، ويعد مثالا للبسالة وانكار الذات ، واحد من أكثر المناهضين للفعل العنصري اصرارا وهو يصرح قائلا :

"لا يوجد فعل عنصري ديمقراطي أو انساني أو سلمي . إن الفعل العنصري انكار للعدالة والمساواة والقواعد الاجتماعية . انه انتهاك مؤسسي لحقوق الانسان . والفعل العنصري مثله مثل الاستعمار لا يمكن اصلاحه" . وهذا الحكم القاطع والواضح يتناول بجلاء احدى فئات عصرنا المقززة للنفس ، وقد صدر عن الرئيس الراحل سامورا مويزي ماسيل قبل وفاته المؤسفة في ١٩ تشرين الاول/اكتوبر الماضي بقليل . ومرة أخرى نحني هاماتنا اجلالا لذكراه العطرة ، كما اننا نشيد به اشادة عميقة .

ونظام بريتوريا الذي يلقي تحديا في بلده ، ويلاقي الادانة ويجري تطويقه من الخارج ، أصبح الآن أكثر عزلة عما مضى . وما من شك أن التغير حتمي في جنوب افريقيا ، وان التطورات السياسية الراهنة في ذلك البلد توضح ذلك . وفي جنوب افريقيا تصدق الآن احدى نبوءات موبو كوي وهو صديق مخلص لنيلسون مانديلا حيث قال :

"تحلّ بداية النهاية بالنسبة لأي نظام عندما يرفض الشعب ادارة المؤسسات التي يمكن أن تديم قهره" .

وهذا ما يشهده العالم الآن في جنوب افريقيا . فقد عزم شعب جنوب افريقيا الآن أكثر من أي وقت مضى على النضال حتى الموت اذا ما اقتضت الضرورة ، وهو أعزل فسي مواجهة البنادق والمدافع الرشاشة . ولم يعد السود في جنوب افريقيا يهابون الموت ، كما أن الامتيازات والاملاحة التي أعلنتها الحكومة لم تعد تحظى برضاها .

وفي مواجهة الهجمة الشعبية لجأت حكومة بريتوريا الى الحيل والمكائد ، بيد أنها عندما فشلت في خداع المجتمع الدولي بشأن الدوافع الحقيقية والاثار العميقة لسياساتها الرامية الى تمويه الفعل العنصري وكسر شوكة المقاومة العنيدة لشعب جنوب

افريقيا ، عمدت الى مزيد من القهر والقمع . ونتيجة لحالة الطوارئ التي فرضت بموجب مرسوم صدر في تموز/يوليه ١٩٨٥ تتصرف قوات الامن بطريقة تعسفية تماما .

ولا يكاد يمر يوم دون أن ترتكب الشرطة أعمال العنف ، وإذا لم يجر قمع المظاهرات السلمية باغراقها في حمام دم ، فإننا نشهد تلاميذ المدارس وهم يُسَرَّدون قتلى برصاص شرطة جنوب افريقيا ، أو زعماء الحركات الممثلة للسود وهم يُعتَقَلون دون محاكمة . والشئ الوحيد الذي يطالب به هؤلاء السود هو الاعتراف بأبسط الحقوق الاولى التي ينص عليها ميثاق الأمم المتحدة والاعلان العالمي لحقوق الانسان .

بيد أن حلقة الارهاب المفرغة التي أخذت بها بريتوريا تبين أن هذه محاولة مستميتة للحفاظ على الاسس التي أصبحت الآن متداعية بسبب التمييز العنصري . وإلا كيف يمكن للمرء أن يفسر اعادة فرض حالة الطوارئ وما يوجبها من عمليات الاعتقال والاحتجاز التعسفي والابادة الجماعية على نحو متزايد والعنف والتقتيل وقمع حرية التجمع والصحافة ؟

ويشهد تقرير الامين العام على خطورة الحالة الراهنة ، فيقول :

"خلال فترة الطوارئ الاولى ، قتل أكثر من ٥٠٠ شخص من جرّاء عنف رجال الشرطة واعتقل حوالي ٨٠٠ ٧ شخص دون توجيه تهمة ، أو دون محاكمة ، بمن فيهم أكثر من ٢٠٠٠ طفل دون من السادسة عشرة . وبالإضافة لذلك ، احتجز ٢٦٠٠ شخص بموجب التشريعات الامنية . وقد احتجز بعد انقضاء شهرين على اعلان حالة الطوارئ للمرة الثانية باعتراف جنوب افريقيا ذاتها ، ٨٥١ شخصا دون توجيه تهمة أو دون محاكمة . وقد يكون الرقم الفعلي ، حسب تقدير منظمات رصد حقوق الانسان في جنوب افريقيا ، يقارب ١٣٠٠٠ ، الى جانب ٢٣٠٠ سبق احتجازهم منذ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ بموجب قانون الامن الداخلي . وإن كثيرا من المحتجزين هم من النساء والاطفال ورؤساء الكنائس والقادة النقابيين والصحفيين والشباب والطلبة وقادة المجتمعات المحلية . ويذكر أن الاشخاص المحتجزين غالبا ما تساء معاملتهم ويتعرضون للتعذيب . وقد لاقى

الكثير منهم حتفهم في المعتقل . وقد قتل في المواجهة الراهنة ، ٧٥٤ شخصا  
أثناء الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير الى أيار/مايو ١٩٨٦ وحدها .  
(A/41/638 ، الفقرة ٦)

وقد مضت الآن أربعون سنة وهذه المنظمة تعالج سياسة الفعل العنصري التي  
تنتهجها حكومة جنوب افريقيا . أربعون سنة بذل فيها المجتمع الدولي جهودا هائلة  
لوضع حد لهذا النظام البغيض للتمييز العنصري . بيد انه أثناء تلك السنوات الأربعين  
أيضا ابتكرت حكومة جنوب افريقيا ، متجاهلة قرارات الأمم المتحدة ومعتمدة على  
التواطؤ والتسامح من جانب دول معينة ، آلا الحيل لضمان بقاء الفعل العنصري . ولم  
يعد سرا أن الامتناع عن التصويت داخل هذه القاعة بشأن هذه المسألة الهامة هو  
بمباشرة استخدام لحق النقض لا أقل .

ولا يزال نظام الفصل العنصري يتحدى ضمير الانسانية حتى اليوم ، إلا أن أيامه معدودة . وفي العامين الماضيين ، كان الفاء بعض القوانين العنصرية في جنوب افريقيا ، وتحدي قادة سياسيين موقرين في الحزب الحاكم لنظرية الفصل العنصري ذاتها ، وفشل الاصلاحات الدستورية ، دليلا على التشققات التي أصابت نظام الفصل العنصري نتيجة العديد من الضغوط الداخلية والخارجية .

وسوف يسجل اعلان عام ١٩٨٦ سنة دولية للسلم دون شك في التاريخ بوصفه أحد أهم نجاحات الكفاح ضد الفصل العنصري . وفي هذا الشأن ، يعد من أكثر العوامل أهمية توافق الآراء المتسع دوما الذي يتحقق في العالم بشأن تأييد تطبيق جزاءات اقتصادية على جنوب افريقيا . وقد أكد ضرورة فرض هذه الجزاءات من جديد المؤتمر العالمي المعني بفرض جزاءات على جنوب افريقيا العنصرية ، الذي انعقد في باريس في الفترة من ١٦ الى ٢٠ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، والمؤتمر الدولي لتحقيق الاستقلال الفوري لناميبيا الذي انعقد في فيينا في الفترة من ٤ الى ١١ تموز/يوليه ١٩٨٦ ، ومؤتمر القمة الثاني والعشرون لرؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية ، ومؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز ، والدورة الاستثنائية الرابعة عشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة المكركة لناميبيا . ويجب أن نلاحظ أيضا ونحيي الكومنولث لسلسلة الجزاءات المعتمدة في ٤ آب/اغسطس الماضي ، وبلداننا اوروبية مختلفة لما اتخذته من تدابير لتقييد التجارة . وذلك بالإضافة الى القرار الذي اتخذته يوم ٢ تشرين الاول/اكتوبر الماضي كونغرس الولايات المتحدة بفرض جزاءات اقتصادية على جنوب افريقيا . وهو عمل سياسي بعيد المدى يرجع الفضل فيه الى الشعب الامريكي . وهذا مثال مشجع فيما يتعلق بالاستئصال الكامل والنهائي لنظام الفصل العنصري غير الانساني .

واليوم ، أكثر من أي وقت مضى ، يعد كشف مجموعة من التدابير ضد برريتوريا مهمة عاجلة ينبغي أن يقوم بها المجتمع الدولي بقوة ، حتى يواجه دون تأخير التحدي المستمر الذي تطرحه جنوب افريقيا أمام تعزيز الكرامة الانسانية والدفاع عنها .

لقد أدان المجتمع الدولي كله الفعل العنصري . وكلما طال الوقت دون القضاء على ذلك النظام ، زادت المعاناة والفوضى . ولذلك كان فرض جزاءات الزامية شاملة على جنوب افريقيا بموجب الفعل السابع من الميثاق هو الحد الأدنى للإجراءات التي يجب اتخاذها . وهناك اعتبارات عديدة تبرر ذلك ، أولها ، ان جنوب افريقيا تتحدى الأمم المتحدة بازدراء ، وتعمل على أن يحرق الفعل بجميع القرارات والمقررات المتعلقة بالجنوب الافريقي ، وبالإهانة الناجمة عن ذلك تلحق بها جميعا . ثانيا ، يبرر فرض الجزاءات أن هذا الموقف المتحدي موقف مستمر ، وأن الهجمات المباشرة وغير المباشرة ضد دول مستقلة مجاورة لجنوب افريقيا لاتزال مستمرة . وأخيرا ، تستحق جنوب افريقيا هذه الجزاءات لأن الإهانات والعبودية والعنف والمخاطر التي يتعرض لها السلم والأمن ، الكامنة في سياسة المنصرية المنظمة ، تعد جريمة ضد الإنسانية .

فضلا عن ذلك ، ينبغي أيضا أن نرحب بالمبادرتين الأخيرتين اللتين صدرتا عن مؤتمر القمة الثاني والعشرين لرؤساء دول أو حكومات منظمة الوحدة الافريقية ومؤتمر القمة الثامن لرؤساء دول أو حكومات حركة بلدان عدم الانحياز . ونعني بذلك انشاء اللجنة الدائمة التابعة لرؤساء الدول أو الحكومات المخمسة لمتابعة تطورات مسألة جنوب افريقيا ، وانشاء لجنة من وزراء الخارجية لمداومة الاتصال مع البلدان الغربية بغية التعجيل بتحقيق استقلال ناميبيا والقضاء على الفعل العنصري .

وينبغي للأمم المتحدة أن تدفع برنامجا للمساعدة الاقتصادية والفنية لبلدان المواجهة لمساعدتها على التغلب على الآثار السلبية لحالة الحرب التي تفرضها جنوب افريقيا في المنطقة ، وعلى الآثار الاقتصادية غير المواتية التي قد تنجم عن تطبيق جزاءات ضد نظام الفعل العنصري .

وفي إطار الكفاح ضد الفعل العنصري ، ينبغي إيلاء اهتمام خاص أيضا للمساعدة الإنسانية والقانونية لمن حوكموا بتشريعات قمعية تمييزية في جنوب افريقيا وناميبيا . والجهود التي يبذلها الأمين العام ولجنة محافظي صندوق الأمم المتحدة

الخام لجنوب افريقيا لتحقيق هذه الغاية ، بزيادة حجم الصندوق ، ينبغي أن تلقى التشجيع من جميع الدول الاعضاء في شكل مساهمة طوعية كبيرة .

وينبغي الشناء على الدور الطليعي الذي تخطلح به اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصري منذ انشائها في تعبئة الرأي العام الدولي لتأييد الكفاح ضد التمييز العنصري ، وزيادة التوعية بشروره .

وتمثل حكومة توغو تماما بالقرار ١٧٦١ (د-٢٧) الذي أصدرته الجمعية العامة في عام ١٩٦٢ ، ويدعو الى فرض جزاءات دبلوماسية واقتصادية على جنوب افريقيا . وفي يوم ٢٩ آب/أغسطس ١٩٦٧ أصدرت حكومة توغو المرسوم رقم ١٧٩/٦٧ الذي نص على التدابير التالية : عدم اقامة علاقات دبلوماسية أو قنصلية بين حكومة توغو وحكومة جنوب افريقيا ، وحظر التجارة المباشرة وغير المباشرة مع ذلك البلد ، وعدم رسو السفن أو هبوط الطائرات المسجلة في ذلك البلد في موانئ توغو ، وعدم جواز رسو بواخر توغو أو المسجلة فيها أو هبوط طائراتها في موانئ جنوب افريقيا . ولا يجوز للسفن والطائرات المسجلة في الخارج والقادمة من جنوب افريقيا أو الذاهبة اليها أن تمر مروراً عابراً بموانئ توغو أو مطاراتها ، وحظر بيع ونقل ومرور الأسلحة والذخائر بجميع أنواعها والمركبات العسكرية ومنتجات النفط . وحظر اصدار تأشيرات دخول أراضي توغو أو المرور بها لمواطني جمهورية جنوب افريقيا إلا في الحالات الخاصة التي تحددها سلطات توغو .

وتؤكد حكومة توغو من جديد ، على لسانی ، ادانتها القوية لنظام الفصل العنصري البغيض . وترى أن فرض جزاءات الزامية شاملة هو التدبير الوحيد الذي يمكن أن يحقق القضاء الكامل والنهائي على التمييز العنصري في جنوب افريقيا بوسيلة سلمية .

إن الفصل العنصري الذي يشكل انكاراً للقيم الانسانية ، يعد مفارقة تاريخية ينبغي القضاء عليها الى الابد .

ورغم زيادة أعمال القمع والاضطهاد التي يمارسها نظام بريتوريا العنصري ضد شعب جنوب افريقيا منذ سنوات طويلة ، لايزال ذلك الشعب متفانيا أكثر من أي وقت مضى في سبيل تحقيق تطلعاته الرئيسية الى الحرية والعدالة والكرامة . ولا يجوز لنا أن ننسى هؤلاء الرجال والنساء والأطفال ، بالمئات والآلاف بل بعشرات الآلاف ، الذين يعارضون الفصل العنصري ويضحون بأرواحهم في سبيل تحقيق مجتمع ديمقراطي متعدد الاعراق . وينبغي أن نستلهم المثال الذي يضربونه على الشجاعة والتماسك وأن نقتدي بهم في جهودنا لمقاومة سياسة التمييز العنصري المقيتة . ولن تكون مجرد ادانة تلك السياسة كافية بعد الآن . فالمطلوب الآن من المجتمع الدولي أن يتخذ عملا فعلا .

وبصرف النظر عن المآسي التي تتعرض لها افريقيا ، لاتزال هي قارة الأمل الكبير لكل ذوي النية الحسنة الذين يقدمون السلم والعدالة والحرية والتسامح . والمهمة العاجلة الرئيسية التي ينبغي أن يقوموا بها الآن هي المساعدة على ازاحة سحب الكراهية والعنف التي تتراكم كل يوم على الجنوب الافريقي مهددة بتسميم القارة كلها واشعار النار فيها .

نحن نود لافريقيا من كل قلوبنا - ونعمل بجد كل يوم من أجل تحقيق ذلك - أن يقوم فيها مجتمع عادل تتحقق فيه المساواة بين البشر ، مجتمع حر يسود فيه الوئام ، مجتمع متعدد الاعراق يشريه جميع أعضائه وجميع الاختلافات التي قد توجد فيه ، يتعايش فيه الجميع في سلم وأمن تحقيقا للرسالة النبيلة السامية التي وجهها الى العالم كله القديس اكسوبري عندما قال : "أيها الاخوة ، إن كنتم تختلفون عني ، فانكم لاتستبدون بي ، ولا تظهدونني ، ولا تسيطرون عليّ ، بل انكم تزيدونني شرا" .

السيد بارنيت (جامايكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : قد يكون من

المفري لبعض الذين ينتقمون من قدرنا أن يخلصوا إلى أن جلسات الجمعية العامة التي تكرر سنويا لسياسات الفصل العنصري التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ، تحولت بسبب التكرار المستمر إلى ممارسات روتينية بحتة . وربما تكون هذه الاستنتاجات الخاطئة قد نشأت على أساس أنه خلال أكثر من ٤٠ عاما ظلت السياسات العنصرية لجنوب افريقيا قيد بحث المجتمع الدولي ، وإنه على سبيل التحديد ، منذ أكثر من ٢٠ عاما ظل موضوع سياسات الفصل العنصري ذاتها وأشارها الخطيرة على السلم والامن الدوليين موضع دراسة مكثفة من جانب الأمم المتحدة ومن هنا قد يشعر البعض أنه بمرور الوقت ستصبح ادانتنا المتكررة لأعمال بريتوريا التي لا رابط لها وانتهاكاتنا الصارخة للمبادئ السامية للميثاق أصبحت مسكنات لتهدئة شعورنا الجماعي بالذنب بسبب الاستمرار المعاند للفصل العنصري .

ومع ذلك وعلى الرغم من أن السمات القائمة لنظام الفصل العنصري البغيض والشرير لا تزال قائمة ، فإن فلسفته الأساسية أصبحت محل تحد صريح ، كما أن أسسه أصبحت تهتز على نحو بالغ ، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التيار المتعاقد للمقاومة المناهضة للفصل العنصري في جنوب افريقيا نفسها . وبالإضافة إلى ذلك زاد إحساس المجتمع الدولي بمحنة ومعاناة المعارضين للفصل العنصري في الداخل . ولهذا السبب كانت الحملة العالمية القائمة المناهضة للفصل العنصري مسؤولة إلى حد كبير . وقد شهدنا أيضا في الاوقات الاخيرة أعمالا متضافرة ومتعمدة اتخذت ردا على وحشية نظام الفصل العنصري .

وبالرغم من التقدم البطيء المحزن الذي تحقق حتى الآن فإن وفد بلادي يوافق على الرأي القائل بأن الكفاح ضد الفصل العنصري وصل إلى مرحلة حاسمة وعلينا بالتالي أن نضاعف جهودنا لمواصلة وتكثيف الحملة الدولية الرامية إلى القضاء الكامل على شرور هذا النظام .

وقد أكد الأمين العام على نحو سليم وصحيح في تقريره إلى الدورة الحادية



والأربعين على أن الفصل العنصري هو في واقع الأمر أكثر بكثير من مجرد مشكلة انتهاك لحقوق الإنسان إذ قال :

"فهو مشكلة ذات جذور سياسية واقتصادية عديدة ، ومشكلة تعرّف للخطر استقرار وأمن منطقة بأسرها ، والقضاء على الفصل العنصري نهائيا هو وحده الكفيل بإعادة السلم إلى جنوب أفريقيا وإلى الجنوب الأفريقي ككل" .  
(A/41/1 ، ص ٧)

وفي كل يوم يمر تتزايد مخاطر حدوث انفجار عنصري مكشوف في المنطقة ، ولذلك تقع على عاتق المجتمع الدولي مسؤولية كبرى والتزام جوهري بالعمل على نحو سريع ومتماسك .

وعلمنا أن ننظر إلى المستقبل أيضا . يجب أن نكون على استعداد لمساعدة شعب آزانيا الحر الذي يواجه تحديات إعادة تشكيل بلاده على أساس مجتمع موحد متعدد الأعراق يقوم على حكم الأغلبية وفقا لمبادئ الإنصاف والعدالة والحرية . إن هذا العمل لن يكون سهلا خاصة عندما نأخذ في الاعتبار التراث الخفيف الذي تركته سياسات الفصل العنصري والعنصرية . كما أن الآثار الخاطفة المنقّرة التي تركتها هذه السياسات على نفسية الأغلبية المقهودة وعلى كبرياتها تجعلنا نشعر بقلق عميق .

إن من أبرز السمات المميزة لعصر الفصل العنصري ومن أهدأ خبثا ، الجهود المتعمدة والمستمرة التي يبذلها القادة العنصريون من أجل استخدام جميع الوسائل المتاحة لسلطة الدولة لحرمان السكان السود من أي قدر من احترام الذات أو الإحساس بقيمتهم أو كرامتهم وتحويلهم إلى أدوات عمل رخيص وذيول اقتصادية لنظام الفصل العنصري . وفي ظل سيادة أيديولوجيا سياسية شاملة تمارس بحماسة شديدة وعزم وطيد ، تمكّن القادة العنصريون من فرض رقابة منظمة شاملة تنفذ على نحو صارم من جانب الدولة على السود في جميع مجالات حياتهم وبصفة خاصة في تحركهم إلى المناطق الحضرية وفي توظيفهم وفرض إسكانهم . وقد كانت وما زالت الإدارة السياسية الرئيسية لإدامة الانفصال والعزل العنصري هي الإبقاء على ما يسمى الاوطان أو البانتوستانات وذلك لاحتجاز الفائض من السكان السود ، على أساس ما كان يسمى في الماضي بالمناطق القبلية .

وعلى الرغم من الإعلان بدعاية واسعة عن اجراء اصلاحات داخل نظام الفصل العنصري ، بما في ذلك الفاء قوانين العبور السيئة السمعة ، لم تتخذ أية اجراءات ذات مغزى لتقويض الهيكل الاساسي للسيطرة البيضاء أو لتفكيك الاوطان المستقلة المزعومة . وفي الوقت الذي يتشدد فيه نظام الفصل العنصري بهذه الإصلاحات الشكلية فإنه يسمى بفاعلية الى تعزيز التدابير القمعية العنصرية من خلال الوسائل التشريعية ، مثل قانون مناطق الجماعات وقوانين منع الاستيطان ولوائح المحلة العامة ، وقوانين إزالة الاحياء الفقيرة ، وعدم توافر المساكن ، والتدابير المعتمزم اتخاذها لتحقيق التحضير المنظم .

وكما لاحظ وفد بلادي في الماضي ، لا يزال القمع في الداخل والعدوان في الخارج السمتين الاساسيتين لمخطط بريتوريا الاقليمي الكبير . والهدف من ذلك هو تعزيز القوة العسكرية والاقتصادية لبريتوريا في المنطقة ، الامر الذي يسهل بدوره إدانة نظام الفصل العنصري البغيض .

وفي المجال الخارجي ، ندرك جميعا حملة العدوان العسكري والانشطة الهدامة والمزعومة للاستقرار التي تشنها بريتوريا ضد دول خط المواجهة ، والتي كان آخر ضحاياها أنغولا وموزامبيق وليسوتو ، وأخيرا زامبيا وزمبابوي وبوتسوانا . ويحاورنا قلق عميق ليس فقط ازاء التكرار المفزع لهذه الهجمات ولكن بسبب الهدف المستمر لها ، وهو تقويض الهياكل السياسية لهذه البلدان ، حتى تبقى تابعة وخاضعة بالكامل لسياسات بريتوريا .

وتهتم جامايكا أيضا بآثار محاولات النظام العنصري لغرض ضغوط اقتصادية متزايدة على دول خط المواجهة بسبب معارضتها الشابتة لسياسات الفصل العنصري المخزية وتأييدها الشابت لاتخاذ إجراء حازم وصارم ضد بريتوريا . لقد أدت هذه الضغوط على وجه التاكيد الى أذى شديد للاقتصادات الضعيفة لدول خط المواجهة ، التي ترتبط على نحو واسع باقتصاد جنوب افريقيا بسبب وضعها الجغرافي والتاريخي ، ونتيجة لقوة النفوذ الاقتصادي وأعمال التخريب الواسعة النطاق تمكّن نظام بريتوريا من إحداث اضطراب خطير وتدمير بالغ في البنية الاساسية الاقتصادية الهشة للدول المجاورة

لقد ازداد الضغط الذي تعاني منه هذه الاقتصادات سوءا بسبب الحاجة الى تحويل الموارد المحدودة صوب وضع تدابير مضادة ومحاولة تعزيز القدرات الدفاعية . ونظرا للمصوبات المتزايدة التي تواجه دول خط المواجهة ، وفي ضوء التهديد بالقيام بأعمال عسكرية أخرى واتخاذ اجراءات اقتصادية أخرى من جانب جنوب افريقيا ، اعتمد رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز في مؤتمر القمة الاخير في هـ راري ، إعلانا خاصا بشأن جنوب افريقيا يتضمن انشاء صندوق التضامن لخدمة الجنوب الافريقي . إن الاهداف الاساسية لهذا الصندوق هي تعبئة المساعدات الى دول خط المواجهة والدول المجاورة الاخرى وتوفير المساعدات العاجلة والمساعدات طويلة الاجل اللازمة لتطويع البحرية الاساسية في هذه البلدان بغية تقليل اعتمادها على جنوب افريقيا وتعزيز قدرتها على مواجهة آثار الجزاءات . ويحدونا الأمل الخالم في أن نقابل الاهداف النبيلة لصندوق التضامن بدعم سخي ومتعاطف من المجتمع الدولي .

إن الفوضى والصراع الدائرين في جنوب افريقيا يخرّب بجذورها في مشكلة الفصل العنصري والسياسات الطائفة والخطيرة والاعمال التي تقوم بها حكومة بريتوريا . والتحديات الهائلة التي تواجه المنطقة بأكملها في صعيها لاستعادة السلم والوثام العرقى والاستقرار الدائم كلها من تركة الفصل العنصري . ولا بد من تقييم الالتزام الخاص الذي اخذه المجتمع الدولي على نفسه للتغلب على هذه التحديات بنجاح .

لقد فات وقت العمل العاجل ، وعليها أن نتصرف بصورة حاسمة وشابته لتخليص العالم من الخطر الذي يشكّله الزعماء العنصريون في بريتوريا . وكما أكد على ذلك الاونرابل هيو شيرير ، نائب رئيس الوزراء ووزير خارجية جامايكا في خطابه أمام مؤتمر القمة الذي عقد في هراي ، تعتقد جامايكا أن الدعوة الى فرض جزاءات اقتصادية شاملة هي نتيجة حكم متروّ وهي الوسيلة السلمية الوحيدة المتبقية لدينا للضغط على حكومة جنوب افريقيا كي تفتك بصورة عاجلة في عملية الحوار والتفاوض الحقيقيين للبقاء على نظام الفصل العنصري .

كذلك اقترح نائب رئيس الوزراء بصورة محددة ، في بيانها ، تطبيق العقوبات المالية على نحو شامل ، أي العقوبات المتعلقة بتدفق الاستثمارات والارباح والتحويلات والائتمانات التجارية والتأمين وما الى ذلك . ومن المحتمل أن يكون لهذه الجزاءات اسرع وانجع اثر في فرض الضغوط اللازمة على نظام بريتوريا . ونود مرة أخرى أن نوصي باعتماد هذه المقترحات لينظر فيها على وجه الخصوم الشركاء التجاريون الاقوياء لجنوب افريقيا . ونود أن نعرب عن ارتياحنا وتأييدنا للاجراءات الطوعية التي اتخذتها بعض البلدان الغربية حتى الآن بهدف ممارسة المزيد من الضغط على جنوب افريقيا . وإننا اذ نرحب بأي تدابير إضافية قد تتخذها الدول الاعضاء ، نرى من الضروري أن نضمن عدم السماح لنظام بريتوريا تقويض التدابير التي طبقت بفعالية كبيرة حتى الآن أو التحايل عليها ، ومنها الحظر الإلزامي على تصدير الاسلحة والخطوات التي اتخذت لفرض حظر تام على تصدير النفط الى جنوب افريقيا .

إن جامايكا تعتقد أن من المناسب تشديد الخناق على جنوب افريقيا عن طريق القيام بالمزيد من العمل الجماعي المتطافر والحام لحمل نظام جنوب افريقيا على البدء في مفاوضات حقيقية للقضاء فورا على نظام الفصل العنصري ، إذ انه لا توجد أي وسائل ملمية أخرى متاحة لنا . وأي استرسال في التأخير الذي لا مبرر له لن يؤدي إلا الى إطالة أمد بؤس ومعاناة الشعب المقهور .

وفي الختام ، تود جامايكا أن تؤكد من جديد تصميمها الراسخ على تقديم كل التأييد والمساعدة للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لتكثيف حملة مناهضة الفصل العنصري والقضاء التام على نظام الفصل العنصري والتمييز العنصري في جنوب افريقيا . ونتعهد بالاستمرار في تأييدنا لكفاح شعوب الجنوب الافريقي من أجل تحقيق تطلعاتها المشروعة في الحرية وتقرير المصير والمساواة والحفاظ على كرامتها الإنسانية واحترامها الذاتي .

السيد سنكلير (غيانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لقد ذهب فحبة

النضال ضد الفصل العنصري مناضل صديق ، ألا وهو الرئيس الراحل لموزامبيق سامورا ماشيل . وفي الجنوب الافريقي ، تلك المنطقة التي يهزأ الفصل العنصري باستمرار باستقلالها الوطني وسيادتها ، كان سامورا ماشيل أكثر من مجرد مواطن موزامبيقي . وسوف نظل نذكره بوصفه مناضلا من أجل الحرية في الجنوب الافريقي وعدوا عنيدا للفصل العنصري . وكما كانت حياته متصلة دائما بالنضال ضد الفصل العنصري فإننا نرى حتى في موته أيضا أن يد الفصل العنصري الآثمة قد امتدت اليه .

لقد كتب مارسيلينو دوس سانتوس في قصيدته "هنا ولدنا" ما يلي :

"إن السحابة الداكنة هذا اليوم ما هي إلا ألم لحظة لا بد للمطر أن

يبددها" .

أجل ، إن تهديد هذا الألم يعني ، بين جملة أمور ، تجاوز الفراغ الذي تركته وفاة سامورا ماشيل . ويمكن اكتساب عبرة من وفاته تماما كما كان قد اعطي معنى لحياته .

وفي هذا الصدد ، يقدم لنا الشاعر الانغولي هيلدر نيتو في قصيدته "لن ننسب الموتى" بعض الافكار الملهمة يقول :

"منقتدي بكم ، في بطولتكم وفجاعتكم ، كي نمضي قدما الى ابعد ما يمكن وباصرع ما يمكن ، وهكذا ، سوف نترجم بطولتكم الى محال يحتني به شعبنا على الارض التي طوت جثمانكم ايها الرفيق" .  
ولاشك اننا نواجه تحديا ، هو استثمار بطولة وهجاعة سامورا ماشيل حتى تعودوا بالنفع على شعب موزامبيق ، بل على جميع شعوب منطقة الجنوب الافريقي ، ومما من شك في ان هناك طرقا لتحقيق ذلك .

ان الفصل المنصري ليس مشكلة جنوب افريقيا وناميبيا فحسب . انه مشكلة كل جيران جنوب افريقيا ، وبعضها ظفر بالاستقلال بعد ان خاض كفاحا طويلا وباهظ الكلفة من اجل التحرير . بيد انها اضطرت جميعها ، في أعقاب الاستقلال ، الى ارجاء مهام التنمية وبناء الدولة لتصب جهودها حفاظا على مجرد بقائها ، ودرء أعمال العدوان وزعزعة الاستقرار التي تقوم بها جنوب افريقيا . وعلى مر السنين ما برح نظام بريتوريا يشن حملة لا هوادة فيها لزعزعة الاستقرار وتصديق اقتصاد دول خط المواجهة . وفضلا عن العدوان العسكري المباشر وما يترتب عليه من خسارة في الارواح ، سعت جنوب افريقيا بصورة منتظمة الى الحاق الضرر بتلك الدول عن طريق تعطيل شبكات النقل البديلة لكي ترغم التجارة الاقليمية على المرور عبر طرقها الاكثر تكلفة ، وقد دمرت بصورة منتظمة الهياكل الاساسية مثل خطوط الكهرباء ومنشآت البترول والمدارس والموانع الخ ..

ان موزامبيق والفقيد سامورا ماشيل لهما الا رمزين لهذه الظاهرة في الجنوب الافريقي ، وأشارها ابلغ ضررا بسبب الاعتماد التاريخي لبعض هذه الدول على جنوب افريقيا .

ان وفاة سامورا ماشيل ، لاسيما بسبب الظروف الخاصة المحيطة بها ، تلقي الضوء على حالة جيران جنوب افريقيا ، ولابد ان تكون بمثابة قوة دفع للمجتمع الدولي لتكثيف الدعم لدول خط المواجهة في جهودها للدفاع عن سيادتها واستقلالها ووحدة اراضيها ضد جنوب افريقيا ، وتقليص اعتمادها على بريتوريا ، وتكثيف تعاونها

الاقتصادي وغير ذلك من أشكال التعاون فيما بينها . ان مؤتمر تنسيق التنمية في الجنوب الافريقي يرمز الى تصميم جيران جنوب افريقيا في هذا الشأن . والدول الاعضاء في ذلك المؤتمر تتخذ الآن اجراءات افرادية معيا وراء نفس الهدف . وسيمثل دعم هذه الجهود مساهمة في تخفيف حدة آثار الفصل العنصري ومن ثم وطأته في الجنوب الافريقي . بيد ان وفاة سامورا ماشيل يجب ان تكون قوة دفع أيضا لتكثيف العمل من أجل استئصال شأفة الفصل العنصري داخل جنوب افريقيا وناميبيا . وبما اني اتحدث في مرحلة متأخرة من المناقشة فلست بحاجة الى الخوض في فطائع الحياة في ظل الفصل العنصري .

ويقينا انه منذ مناقشة الجمعية العامة لهذه المسألة في السنة الماضية ، حدث تقدم كبير في نطاقنا . وأكثر من أي وقت مضى وبرغم ستار السرية الذي غلفت به بريتوريا جنوب افريقيا ، أصبحت الجماهير في اوروبا وامريكا الشمالية ومنطقة المحيط الهادئ متفهمة بصورة أفضل لحقائق الحياة في ظل الفصل العنصري . وقد أدى هذا الفهم الاعمق لحقيقة الحالة الى أعمال متزايدة وأكثر قوة . ان سحب الاستثمارات وتوقيع الجزاءات لم تعد قضايا موضع جدل ، بل أصبحت خيارات لا تستطيع بعض الحكومات والمؤسسات والجامعات المترددة ان تقاومها بعد الآن .

وداخلها - وهذا أمر جدير بالذكر - ازدادت التناقضات اتساعا حيث بدأت أصوات الرفض وأصوات العدالة واللياقة تنطلق من داخل قلاع الفعل المنصري ذاتها . فقد اتخذت الكنيسة الهولندية الاملاحية ، التي كانت معقلا للفعل المنصري ، موقفا مختلفا بعد سنوات عديدة وأصبح موقفها يتمثل في أن هذا النظام البغيض ليس مسيحيا . ويبدي البغيض بأعداد متزايدة معارضتهم للفلسفة المنصرية لحكومتهم .

وفي الوقت نفسه ، تكشف الدعم الدولي للنضال ضد الفعل المنصري ، على نحو كبير ، خلال السنة الماضية ، وفي هذا الصدد ، قدمت اللجنة الخاصة لمناهضة الفعل المنصري ، في ظل القيادة المستنيرة والمخلصة للسفير جوزيف غاربا ممثل نييجيريا ، خدمة لها قيمتها الخاصة . ويتضح هذا التكثيف أولا وقبل كل شيء في النتائج والتوصيات الهامة للمؤتمر العالمي المعني بغرض جزاءات على جنوب افريقيا المنصرية ، الذي انعقد في باريس في حزيران/يونيه الماضي ، وكان لتلك النتائج والتوصيات ، في حد ذاتها ، اثر على سياسات بعض الحكومات الاوروبية .

كذلك اتخذ رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز ، الذين اجتمعوا في هراري في ايلول/سبتمبر الماضي ، بعض المبادرات الهامة فيما يتعلق بجنوب افريقيا ، وقد أوردتها بالتفصيل متكلمون سابقون .

وفي سياق الدعم الدولي المتعاقد للنضال يجب أن اذكر اجراءات فريق الشخصيات البارزة التابع للكونغرس ، والذي سعى الى احداث تغيير في جنوب افريقيا عن طريق المفاوضات السلمية . ان تقرير هذا الفريق يشكل بيانا أصيلا وصريحا لحقائق الحياة في ظل الفعل المنصري ويعتبر ردا وجيها على كل أولئك الذين يطالبون بتأييد جهود بوتا للاملاح أو الارتباط البناء . وقد أضّر بوتا نفسه بسياسة الارتباط البناء . وأكد فريق الشخصيات البارزة التابع للكونغرس ، في تقريره ، افلاس تلك السياسة .

ولكن مما كان له اهمية اكثر حسما خلال السنة الماضية ، تلك الروح التي لا تقهر والبطولة التي أبدتها شعب جنوب افريقيا المقهور الذي حوله نظام الفصل المنصري ذاته الى مجموعة من المناضلين ، فقد نبذ ذلك الخوف ، وهو يواجه في تحد



الجيش المنصري في الشوارع وفي المدارس والكنائس في المدن السوداء . وهذه البطولة وهذه الشجاعة ، وتلك الاجسام النحيلة التي سقطت في سويتو وبورت اليزابيث ، هي املنا في أن الفصل المنصري سوف يهزم في النهاية . والمجتمع الدولي ، ولاسيما في اوروبا الغربية ، مطالب بأن يؤيد تلك الروح ويشجعها . لقد أشار متكلمون سابقون في هذه المناقشة الى الالتزام الادبي الذي يقع على المجتمع الدولي بأن يسلم بوجود مساعدة ضحايا الفصل المنصري . وانني اعترف ان هذا الالتزام يقع على اوروبا الغربية بمسئلة خاصة .

اذا كان الفصل المنصري أزمة في حياة غير البيض في جنوب افريقيا ، فهو ايضا أزمة في ضمير اوروبا الغربية ، وانني أضم الولايات المتحدة أيضا في هذا التمني . إن ما ينكره الفصل المنصري ، وما يقوض دعائمه ، ويفنّده ويطمّن فيه ، هو قوة بعض القيم التي يعلنها الغرب بل والتي فعل الكثير للدفاع عنها وجعلها عالمية - وهي قيم أساسية مثل الحرية والعدالة . ومع ذلك من المفارقات الغريبة ، أن مارست ، الدول الغربية حق النقض مرتين في مجلس الأمن فمنعت تحركا لاتخاذ اجراء ضد جنوب افريقيا . ان تراخي موقف الغرب تجاه نظام بريتوريا هو بالتحديد الذي يشجع نظام الفصل المنصري . فالاستثمارات الغربية هي التي تدعم وتساعد الفصل المنصري . ومن الذي أدخل "الارتباط البناء" في قاموس سياسات الجنوب الافريقي ؟ وعندما أريد ٤٥ عضوا من اعضاء الكومنولث فرض الجزاءات الاقتصادية على جنوب افريقيا ، من الذي وقف ضد هذا الاجراء ؟ ومن ذلك البلد الذي يعتبر أكبر مورد واحد لرأس المال لجنوب افريقيا ؟

وهكذا عندما نطالب بموقف أكثر دعما للنضال ضد الفصل المنصري ، فإننا بالمعنى الحقيقي ، لا نهدي إلا الى أن نذكر الغرب بتقاليده وقيمه الحقيقية . وهي تلك التقاليد ذاتها التي تشجعنا في جهودنا دعما لذلك النضال .

ان هذه المنظمة ، الملتزمة بكرامة وقيمة الفرد وتشجيع وتعزيز احترام حقوق الانسان والحرريات الاساسية للجميع ، بغير تمييز على أساس العرق ، يقع عليها واجب

مقدس تجاه الشعب الذي يعاني في جنوب افريقيا وناميبيا ، هو أن تكشف تماما التعاون الذي لا يزال قائما بين نظام بريتوريا الذي يساعد على تكريس نظام الفصل العنصري ، وتوجيه أكبر قدر من الضغط الدولي لانهاء ذلك التعاون .

منذ ما يقل عن سبعة شهور ، شهد العالم مظاهرات للقوة ضد ليبيا من جانب نفس الدولتين اللتين تعوقان اتخاذ اجراء من جانب مجلس الامن ضد جنوب افريقيا . واستمرار القوة هذا تم لهدف معلن وهو عقاب ليبيا لما وصف بأنه دعم للارهاب . وتذكر الوفود مدى شدة وقوة المعارضة التي تعرض لها استعراض القوة هذا من جانب غالبية المتكلمين في مجلس الامن وكذلك من وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ، أثناء اجتماعهم في نيودلهي في ذلك الوقت .

ومن الصعب أن نفهم كيف يمكن لعاطفة مقاتلة الارهاب أن تهدأ تماما عندما يكون مرتكب هذا الارهاب هو نظام بريتوريا وعندما تكون المشاعر السائدة على القارة الافريقية وفي أجزاء كبيرة من العالم مؤيدة لاجراء حاسم ضد ذلك النظام .

إن التجربة اليومية لدول خط المواجهة هي أن الارهاب في افريقيا له مقرر رئيسي في بريتوريا . وقد كلف ارهاب بريتوريا الدول التسع الاعضاء في مؤتمر التعاون الانمائي للجنوب الافريقي اكثر من ١٠ بلايين دولار امريكي فيما بين سنتي ١٩٨٠ و ١٩٨٤ ، ناهيك عن الخسائر التي لا تعوض في الأرواح . ولا يمكن لافريقيا أن تفهم لماذا لا يزال قضاة الارهاب يغمضون أعينهم عن الاعمال الوحشية التي ترتكب يوميا ضد مكان دول خط المواجهة وناميبيا . إن أولئك الذين يعتبرون انفسهم أبطال وحاملي رايات حقوق الانسان ومناهضة الارهاب في العالم كله يضررون كثيرا بمصداقيتهم بما يبدونه من تسامح تجاه الارهاب الذي هو جزء من ممارسة الفصل العنصري .

والأسوأ من ذلك ، ، إن هذا التسامح والتعاطف مع الفصل العنصري خطير للغاية في المرحلة الحالية من النضال . ان تقديم أي وعد لنظام بريتوريا المحاصر أو أي مؤشر بأنه لا يزال بوسعه أن يعتمد على بعض الدعم الغربي ، أو حتى السلبية الغربية ، إنما يؤدي الى تكريس الفصل العنصري ويجعل من الحتمي أن يستمر العنف الذي يقوم عليه هذا النظام والذي يتبعه بالطبع في ضحاياه .

وقد أصبحت المواجهة الآن أكثر وضوحا من أي وقت مضى . فالشعب المظهور لن يحجم عن نضاله من أجل تحرير نفسه من طغيان العمل المنصري حتى في مواجهة الموت الأكيد وإلى جانب نظام بريتوريا انقضت كل ستائر الدخان ، ولم تعد هناك اوهام يمكن أن يختفي وراءها المدافعون عن ذلك النظام . وبدأ النظام نفسه الآن يتراجع حتى عن وعوده الجوفاء .

إن على الأمم المتحدة ومجلس الأمن بمفئة خاصة ، أن يقودا الطريق الآن لوقف العنف الذي يلوح في الأفق . وتطالب غيانا الوفدين اللذين منعنا مجلس الأمن من أن يقوم بدوره بأن يتوقفا عن ذلك وبأن يسمحا للمجلس بممارسة نفوذه من أجل تغيير سلمي في جنوب افريقيا ، من خلال فرض جزاءات الزامية على نظام بريتوريا .

ونحن مقتنعون بأن مثل هذه الجزاءات ، اذا التزمت بها كل الدول التزاما صارما ، ستسفر عن النتيجة التي يتمناها العالم المتحضر للجنوب الافريقي . أما اذا وجدنا لسوء الحظ أن الولاء لجنوب افريقيا العنصرية أو التمسك بتحقيق الأرباح سينتصران مرة أخرى في مجلس الأمن ، فيجب ألا يفوت ذلك المجلس مناهضة الدول أن تعزز الجزاءات القائمة ضد جنوب افريقيا وأن توسع نطاقها . فحتى هذا الاجراء يمكن أن يكون حاسما في آثاره .

ومع ذلك ، فإننا في التحليل النهائي في حاجة الى ما هو أكثر من الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن ، في حاجة الى ما هو أكثر من تشريعات جزائية تقررها الدول منفردة . فعندما تُفتقد ارادة جمل هذه الجزاءات فعالة ، لن تكون هناك جدوى من أي تشريع جزائي مهما كان شاملا أو ماحقا . إن ما نحتاجه هو تشريع يستند الى التزام قاطع وشابت بجمل هذه الجزاءات فعالة .

وليس هذا واجبا أخلاقيا فحسب ، انه أيضا واجب سياسي ، انه ضرورة ملحة للسلم والأمن في منطقة الجنوب الافريقي ، بل وللمصلحة الذاتية التي يسعى المدافعون عن نظام بريتوريا الى الذود عنها بكل قوة وحماة . وما لم تصبح هذه الضروب من التبصر أساس السياسات الوطنية ومصدر إلهامها ، فإن الضرر الذي سيلحق بنفوذ بعض الدول وممالحها في نهاية المطاف سيكون خطيرا ولا يمكن حصره .

ويعود بي ذلك الى حيث بدأت - مع الرئيس الراحل سامورا ماشيل الذي غادر هذه الحياة تاركا وراءه بعض الأمل في مستقبل جنوب افريقيا . فعندما تكلم في مناسبة الاحتفال بالذكرى الأربعين للتوقيع على ميثاق الأمم المتحدة قال إن :

"... زمام التغيير الاجتماعي أصبح بالفعل في أيدي شعب جنوب افريقيا ... [ الذي ] من نضاله اليومي ضد نظام الفصل العنصري يبني بالفعل الدولة الجديدة في جنوب افريقيا . وقد إنخرط في هذا النضال أبناء جنوب افريقيا على إختلاف أجناسهم وأصولهم العرقية ولون بشرتهم ومعتقداتهم الدينية".

(A/40/PV.9 ، ص ١٢)

ان غيانا تطالب رسميا كل الدول ، وبخاصة العضوين الدائمين في مجلس الامن اللذين اشرت اليهما سالفا ، بالانضمام الى بقية المجتمع الدولي في جهد صادق ، لتشجيع عمليات التفسير التي ذكرها الرئيس الراحل سامورا ماشيل . فلنوجد جميعا طاقاتنا ونكرسها لحماية شعلة الامل التي راها قبل ان يموت ، حتى لاتموت هي الاخرى من جراء عنف الفعل العنصري .

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥